مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9694

الجمعة، 26 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق وإسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أنطونيا ماري دي ميو، نائبة المفوض العام للدعم العملياتي في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيد مهند هادي، نائب المنسق الخاص، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، من مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دي ميو.

السيدة دي ميو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في هذا الوقت المفصلي.

الأونروا هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، ولكنها تواجه تحديات هائلة. باتت غزة في حالة خراب ويلوح في الأفق خطر نشوب حرب إقليمية أكبر. وفي الوقت نفسه، تتعرض الوكالة لهجوم غير مسبوق، بما في ذلك التهديدات الوشيكة بطردها من القدس الشرقية المحتلة وتصنيفها منظمة إرهابية من جانب البرلمان الإسرائيلي. ويتقلص حيزنا التشغيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة يومًا بعد يوم. وتتطلب هذه التطورات اهتماماً وإجراءات عاجلة من المجلس.

يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون منذ ما يقرب من 10 أشهر معاناة وحزن وأسى وخسارة لا توصف. ولا يزال أكثر من مليونَي شخص في غزة محاصرين في كابوس لا ينتهي من الموت والدمار على نطاق واسع. ويهيمن على حياتهم الخوف والعطش والجوع والمرض والتجريد من إنسانيتهم ونقص خدمات الصرف الصحي الأساسية والنزوح المتكرر. إنه كفاح يومي لا هوادة فيه على مدار الساعة في الغالب.

ولا تزال المجاعة تشكل خطراً، بما في ذلك في جنوب غزة. كما أن الأمراض المعدية في تزايد. ويتحمل الأطفال العبء الأكبر، مع وجود 625 000 طفل مصابين بصدمات نفسية شديدة خارج المدارس. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، التحق نصفهم بمدارس الأونروا. وبما أن الحرب بدأت بعيد جائحة مرض فيروس كورونا، فإننا نخاطر بحرمان جيل بأكمله من الفتيات والفتيان من التعليم النظامي، مما يزرع بذور الكراهية والاستياء والنزاع في المستقبل. التعليم لا يمكن أن ينتظر. ولهذا السبب، فإننا ملتزمون مع شركائنا في الأمم المتحدة باستئناف التعليم لجميع أطفال غزة حتى في خضم التحديات الهائلة للحرب. وتبدأ هذه العملية الأسبوع المقبل بتقديم الدعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وتنتقل إلى تعليم القراءة والكتابة والرياضيات في بيئات غير رسمية وتُتوج بالعودة إلى التعليم النظامي في المدارس.

وقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل العديد من القرارات التي تهدف إلى إنهاء الحرب من خلال وقف إطلاق النار والإفراج عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية. ويعمل لدى الأونروا آلاف الموظفين في الميدان الذين يقودون العملية الإنسانية بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونرحّب باتخاذ تلك القرارات في نيويورك. ولكننا للأسف لم نشهد في غزة تأثيراً يذكر. وبدلاً من ذلك، يستمر

القتال بلا هوادة ولا تزال المعاناة تتزايد. وكما سيصف زميلي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية مهند هادي بمزيد من التفصيل، فإن إيصال المساعدات الإنسانية لا يزال مهمة مستحيلة في ظل العمليات العسكرية وانعدام الأمن وغياب القانون والبنية التحتية المتضررة والمدمرة ونقص الوقود والقيود المفروضة على الوصول والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأصبح التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني أمرا مألوفا في غزة. ولا تزال النساء والأطفال والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني يدفعون ثمنًا باهظًا على نحو مأساوي. والأونروا ليست استثناء. فقد قُتل حتى الآن ما مجموعه 199 زميلا، معظمهم مع عائلاتهم. وقُصف ما يقرب من ثلثي مباني الوكالة، أي حوالي 190 مبنى، وتعرض بعضها للقصف مرتين. وهُدم العديد من مدارسنا ولم يعد ممكنا استخدامها كمدارس. وضُربت خلال الأسبوعين المنصرمين فقط ثماني مدارس تابعة للأونروا تُستخدم جميعها كملاجئ للنازحين. ودُمرت مكاتبنا الرئيسية في غزة بشكل لا يمكّن من التعرف عليها. وقُتل أكثر من 560 نازحًا، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، أثناء لجوئهم تحت راية الأمم المتحدة. وأُطلق النار هذا الأسبوع على قافلتين تابعتين للأمم المتحدة كانتا متجهتين شمالاً على الرغم من التنسيق وتفادي التضارب والتصريح من الجيش الإسرائيلي.

ويجب ألا يكون العاملون في المجال الإنساني أهدافا في الحرب على الإطلاق. ويجب حمايتهم في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. ولكنهم يتعرضون في غزة في كثير من الأحيان للهجوم والإصابة وحتى للقتل. وقد قلنا مرات عديدة وسنقولها مجددا: لا يوجد مكان آمن في غزة. ولا أحد في مأمن، بمن في ذلك العاملون في المجال الإنساني.

ويستمر بلا هوادة بذل جهود مكثفة لتفكيك الأونروا. وبينما أتكلم اليوم، رُفض منح تأشيرات للعديد من موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية لدخول إسرائيل. وقد انتهت صلاحية تأشيرة المفوض العام للأونروا منذ أكثر من شهر ولم تُجدَّد حتى الآن. وأما موظفي الأمم المتحدة الذين حصلوا على تأشيرات، فإن مدة معظمها لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة أشهر ويتطلب تمديدها عمليات بيروقراطية متكررة وطويلة. وتنتشر المعلومات المغلوطة والمضللة حول الأونروا على وسائل التواصل الاجتماعي وتصل أحيانا حد التحريض على العنف. وهو ما يعرّض جميع زملائنا للخطر الشديد، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ووافق البرلمان الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الأسبوع، في 22 تموز/يوليه، في القراءة الأولى على ثلاثة مشاريع قوانين متعلقة بالأونروا: أحدها يسعى إلى حظر عمليات الأونروا في القدس الشرقية المحتلة؛ والثاني يسعى إلى إلغاء امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها الممنوحة للأونروا منذ عام 1949؛ والثالث يصنف الأونروا منظمة إرهابية. ويجب أن تمر مشاريع القوانين المذكورة بالقراءتين الثانية والثالثة في الكنيست لتصبح قانونًا. وتشكل مشاريع القوانين تلك استهزاءً بالمسؤوليات المتعددة الأطراف للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فهي تقوّض أسس القانون الدولي والمعايير المتعددة الأطراف. وإذا أُقرت مشاريع القوانين، وهو ما قد يحدث في وقت مبكر انطلاقا من الأسبوع المقبل، ستكون التداعيات وخيمة وفورية. فهي سوف تضع جميع موظفي الأونروا والولاية المسندة من الجمعية العامة إلى الوكالة في خطر مباشر. وبينما ستتأثر الأونروا مباشرة اليوم، فلا شك أن منظومة الأمم المتحدة بأكملها في مختلف أنحاء العالم سوف تشعر بالآثار في المستقبل. لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح هذا معيارا جديدا للعمليات الإنسانية في المستقبل في مناطق النزاع في مختلف أنحاء العالم.

غالبا ما يتم تأطير الحملة ضد الأونروا من قبل المنتقدين على أنها مدفوعة بفشل الوكالة المزعوم في التمسك بالمبدأ الإنساني المتمثل في الحياد. ففي أعقاب مزاعم خطيرة تفيد بأن العديد من موظفي الأونروا في غزة كانوا متورطين في الهجمات البغيضة ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فتح مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاً في الأمر، وأطلق الأمين العام استعراضا مستقلا لمدى التزام الأونروا بالحياد في عملها. ولا يزال التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المزاعم الموجهة ضد هؤلاء الأفراد مستمراً. وإذا ثبتت صحة أي من هذه المزاعم، فإن هذا يشكل خيانة مروعة للاجئي فلسطين والأونروا، ولقيم الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، نشر الاستعراض المستقل نتائجه في نيسان/أبريل. وأكد الاستعراض أن الأونروا "تتبع نهجا أكثر تطوراً إزاء الحياد مقارنة بغيرها من الكيانات المماثلة التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية". وأكد الاستعراض كذلك أن حماية الحياد مسؤولية مشتركة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وخاصة الدول الأعضاء التي توجد فيها كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك إسرائيل. وتلتزم الأونروا بشكل كامل بتنفيذ توصيات الاستعراض جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء بروح المسؤولية المشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشكر أعضاء المجلس على التوقيع على مبادرة "الالتزامات المشتركة تجاه الأونروا".

ونحتاج إلى أن نقاوم معاً الدعوات إلى تفكيك الوكالة. إن الأونروا مستهدفة بسبب دورها في حماية حقوق لاجئي فلسطين، ولأنها تجسد التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. إن الأونروا موجودة لأن الحل السياسي غير موجود. وهي موجودة نظرا لعدم وجود دولة فلسطينية من الممكن أن تقدم الخدمات العامة، عوضا عن الوكالة.

ولإعادة تمهيد الطريق نحو السلام، نحتاج إلى الدعم الذي يقدمه المجلس. اسمحوا لي أن أختم بثلاثة طلبات.

أولاً، أحث المجلس على الاستمرار في جهوده لتحقيق وقف لإطلاق النار. فهذا من شأنه أن يحقق الهدنة والراحة التي يحتاج إليها بشدة أهل غزة والمنطقة، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وزيادة تدفق الإمدادات الإنسانية والسلع التجارية إلى غزة.

ثانيًا، أحثّ المجلس على حماية ولاية الأونروا بما في ذلك ضمن إطار عملية انتقالية. ويجب أن تستمر الأونروا في تقديم خدماتها حتى يتم التوصل إلى حل سياسي. لا يوجد بديل موثوق للأونروا في غزة وفي أنحاء المنطقة. ونحتاج إلى الدعم السياسي والمالي الآن أكثر من أي وقت مضى لمواصلة مهمتنا الحيوية المتمثلة في خدمة أحد أكثر المجتمعات ضعفاً في العالم. ونأمل أن يتكلم هذا المجلس بصوت واحد ضد الهجمات – التشريعية أو غير التشريعية – على الوكالة.

ثالثاً وأخيراً، أحث المجلس على المضي قدماً في إيجاد حل سلمي لهذا الصراع المستمر منذ سبعة عقود. فكلما طالت الحرب في غزة، ابتعدنا أكثر عن تحقيق حل سلمي من شأنه أن يجمع الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، ويعترف بإنسانيتنا المشتركة، ويحقق التعافي، وتعلم العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولا بد أن يؤدي هذا الحل أيضاً – أخيراً – إلى إنهاء محنة لاجئي فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة دي ميو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد هادي.

السيد هادي (***تكلم بالإنكليزية***): لقد كرر الأمين العام للأمم المتحدة وموظفو الأمم المتحدة الرئيسيون مراراً وتكراراً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر طلبات الأمم المتحدة: أولاً، وقف لإطلاق النار؛ ثانيًا، التمكين من تقديم المساعدات للفلسطينيين في غزة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية؛ وثالثًا، الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وهذه الطلبات ليست جديدة ولا مستحيلة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتشاطر بعض الأصوات من غزة.

"في ملجأي أسمع النساء يبكين طوال الليل طلباً للمساعدة."

"نستيقظ كل يوم فقط للبحث عن الطعام والماء."

"أنا مجبرة كأم على مشاهدة طفلي يتضور جوعاً ويبكي طوال الليل."

"نريد أن تتوقف الحرب ونحلم باليوم الذي يمكننا فيه العودة إلى ديارنا في الشمال."

"لقد قضيت أربعة أشهر دون أن أستحم."

"إننا نضطر إلى قص شعرنا بسبب القمل ونقص الشامبو ومواد النظافة".

هذه فقط بعض من الأشياء التي أخبرتني بها النساء عندما التقيت بهن في دير البلح في غزة في 9 تموز/يوليه. وجميعهن تحدثن عن

انعدام الأمان والكرامة والخصوصية في المخيمات المكتظة. وقالت العديد من النساء أنهن راودتهن أفكار انتحارية. إن أشد معاناتهن، خاصة كأمهات، هي أنهن لا يستطعن حماية أطفالهن – وهذا هو واجب كل الآباء والأمهات تجاه أطفالهم.

لقد تعرض الآلاف من هؤلاء الأطفال لإصابات مروعة مثل الحروق من الدرجة الثالثة وبتر الأطراف والصدمات النفسية الشديدة. ومن المحزن أن العديد من عمليات البتر ما كانت ضرورية لو توفرت الرعاية الطبية المناسبة. والأطفال الذين يموتون غالباً ما يموتون ببطء وبشكل مؤلم. ومن ينجو منهم سيعاني من إعاقات مدى الحياة ومستقبل بائس.

وقد حُرم نحو 625 000 طفل من سنة دراسية كاملة من التعليم. وغني عن القول أن طفلا بلا تعليم هو طفل بلا مستقبل. ويتجول الأطفال في مواقع النازحين داخليًا على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وغالبًا ما يكونون غير مصحوبين بمرافقين، ويتعرضون لمخاطر كبيرة وإصابات أخرى جراء اللعب في الأنقاض المليئة بالذخائر غير المنفجرة. كما أنهم معرضون لخطر الإصابة بأمراض خطيرة مثل شلل الأطفال من تلال القمامة وأنهار مياه الصرف الصحي التي تتدفق عبر مستوطنات النازحين داخلياً.

يتعرض الجميع في غزة لمخاطر الإصابة والمرض. ولا يزال الناجون من القنابل والرصاص يواجهون تهديدات الجوع والظروف غير الصحية ونقص الرعاية الصحية. والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية موجودة مسبقًا، مثل السرطان أو الفشل الكلوي أو السكري، لا يحصلون على العلاج الذي يحتاجونه. ويحتاج عشرات الآلاف من المرضى إلى إجلاء طبي فوري.

وقد أدى الاكتظاظ في مواقع النازحين داخلياً إلى زيادة التوترات المجتمعية والعنف، بما في ذلك العنف الجنساني. ونتيجة للحرب، لم يعد هناك نظام عام. فما هو النظام العام الذي يمكن أن نتوقعه من مليوني شخص يضطرون للتنقل باستمرار في أنحاء شريط مدمر من الأرض الضيقة أثناء القتال العنيف؟ وبدون النظام العام، لن يتسنى تحقيق مساءلة وحماية على الإطلاق. وهناك حاجة ماسة لتوفير الحماية للسكان المدنيين في غزة، وكذلك ليسر العمليات الإنسانية. يجب حماية العاملين في المجال الإنساني وأصول الكيانات العاملة في المجال الإنساني من كافة أشكال الهجمات العنيفة.

وفي خضم تدمير النسيج الاجتماعي والبنية التحتية الأساسية، لا تدخر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أي جهد لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الفئات الأضعف. ونحن نعلم ما يجب القيام به لمساعدة السكان في غزة، ولكن هناك فجوة كبيرة بين ما ينبغي القيام به وما يمكن للعاملين في المجال الإنساني تقديمه. إن التزام العاملين في مجال الإغاثة بتقديم المساعدة أو رغبتهم في تقديمها ليس المشكلة، بل هي تكمن في العجز عن تحقيق الولاية المسندة إلينا، وهذا أمر يتجاوز إرادتنا. وقد حذّر الزملاء وأسلافي في بداية هذا النزاع من انعدام بيئة مواتية لتقديم المساعدات. عقب مضي نحو 10 أشهر على الأزمة، لا تزال غزة تكابد عدم وجود بيئة آمنة مواتية تسمح بتقديم المساعدات الإنسانية. وكما عبر أحد الزملاء، "يبدو الأمر كما لو أنهم هشموا عظامنا ويطلبون منا العدو".

تتحمل الأونروا عبء الأزمة. إن الحملة ضد الأونروا والهجمات على مبانيها والجهود التشريعية الرامية إلى إعلان الأونروا تنظيما إرهابيا من أجل إنهاء عملياتها أعمال غير مقبولة على الإطلاق وتعرض عملياتنا للخطر. وكما قال الأمين العام من قبل، فإن الأونروا هي العمود الفقري لعملياتنا في فلسطين.

اليوم، ليست الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة اللازمة للشعب في غزة، ناهيك عن توسيع نطاقها، ما لم تتوفر عوامل معينة. والعوامل اللازمة لتمكين العمليات الإنسانية ليست جديدة.

أولا وقبل كل شيء، يتعين علينا حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك جميع موظفي المنظمات الإنسانية وأصولها. وتقع على عاتق الأطراف المتحاربة مسؤولية حماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. فواجب العناية بجميع العاملين في المجال الإنساني هو أحد اهتماماتنا الرئيسية. أما اليوم، فإن المخاطر داخل

غزة غير مقبولة. وللتخفيف من هذه المخاطر، نحتاج إلى نظم ومعدات، من بين أمور أخرى.

ثانيا، يجب ضمان استلام جميع المساعدات الإنسانية وإرسالها وإيصالها بشكل آمن وفوري دون عوائق. والإجراءات المعمول بها حاليا لإيصال شحنات المساعدات والوقود من المعابر إلى المحتاجين إجراءات مرهقة وخطيرة ومكلفة. ويجب استخدام جميع المعابر في وقت واحد بإجراءات مبسطة، بما في ذلك معبر رفح. ويجب أيضا إعادة فتح معبر رفح لأغراض الإجلاء الطبي للمرضى وتنقل الأشخاص والعاملين في المجال الإنساني والسلع والوقود.

ومن أجل الإسراع بإيصال المساعدات، ما فتئنا نطلب السماح بتوجه شاحناتنا مباشرة من مصر والأردن إلى وجهات المساعدة الإنسانية داخل غزة. فلا ينبغي أن تنتظر المعونة. كما طالبنا مرارا بفتح جميع نقاط التفتيش داخل غزة في أن واحد من أجل تمكين الحركة من الشمال إلى الجنوب والعكس بالعكس.

ثالثا، يجب ألا تكون هناك قيود على كمية ونوع المواد الإنسانية التي يمكن أن تدخل إلى غزة. واليوم، ما زلنا نجد صعوبة في جلب بعض الأجهزة واللوازم الطبية، إضافة إلى قطع الغيار لإصلاح البنية التحتية المدنية.

رابعا، إذا لم تُمنح تأشيرات الدخول لجميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لن يتمكن العاملون من القيام بواجباتهم. وقائمة الشروط الأساسية طويلة. ولا يمكن للمساعدات الإنسانية وحدها أن تعيل السكان الذين يفتقرون إلى جميع الخدمات والمرافق الأساسية، لا سيما في ظل الظروف السائدة في غزة. وأيا كان الشكل الذي قد يتخذه النزاع في المستقبل القريب، يجب أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول بأمان إلى السكان المحتاجين، أينما كانوا في غزة وفي جميع أنحاء القطاع.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة وشركاءنا في غزة لن يتوانوا أبداً عن القيام بالواجب. وسنواصل تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها، ولكننا سنحتاج إلى بيئة آمنة مؤاتية للقيام بذلك. ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على الأثر البشري لهذا النزاع. وسيظل هذا الأثر يقض مضاجعنا جميعا – ليس لسنوات، بل لأجيال قادمة. فإننا نحتاج إلى وقف لإطلاق النار وإمكانية إيصال المساعدات للفلسطينيين في غزة، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن هذه الالتزامات حماية المدنيين، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، والسماح لهم بالمغادرة إلى مناطق أكثر أمنا والسماح لهم بالعودة، حالما تسمح الظروف بذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد هادي على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر السيدة أنطونيا دي ميو، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد مهند هادي، منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ونائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتيهما المفصلتين وتقييمهما الموضوعي للحالة في الميدان.

إن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال مترديةً. فبعد مرور 300 يوم، لم يتبق شيء يذكر من إحدى أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان. وعدد الضحايا المدنيين مذهل – حوالي 000 40 قتيل وأكثر من 000 90 جريح، ثلثاهم من النساء والأطفال. وأسقطت أكثر من 000 50 قنبلة على القطاع. ودُمرت المساكن، كما دُمرت البنية التحتية المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس.

لا يكاد يوجد لدى أهل غزة أي غذاء أو ماء أو رعاية صحية، ناهيك عن المرافق النظافة الصحية الأساسية. ومياه المجاري تغمر الشوارع، وهناك أنقاض وذخائر غير منفجرة في كل مكان. ويُضطر الناجون من القصف بالقنابل والقذائف إلى التنقل بشكل مستمر في جميع أنحاء غزة بحثا عن المأوى والأمان. ولجأ بعض الفلسطينيين، بمن فيهم من لديهم أطفال، إلى مكان لجوء آخر للمرة العاشرة. وينتهي

بهم المطاف، مرة أخرى، تحت القصف الإسرائيلي لعدم وجود أماكن آمنة في غزة. ويؤكد ذلك شهود العيان وموظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني لشخص. ويعترف العديد منهم بأنهم لم يروا في حياتهم مثل هذا الرعب أو المعاناة التي يواجهها شعب بأكمله. وللأسف، لا يوجد حتى الآن أي أمل في أن تنتهي هذه المعاناة في المستقبل المنظور. والأسوأ من ذلك أن صحفيا أمريكيا أمضى شهرا في غزة شاهد قناصة يستهدفون الأطفال. وهذه هي حصيلة الخطاب الذي يقول إن كل فلسطيني يزيد عمره على ثلاث سنوات هو إرهابيا بالفعل، وذلك ما سمعناه من بعض الوزراء الإسرائيليين في المراحل الأولى من النزاع.

كما أننا لسنا متفائلين بآخر المستجدات الواردة من خان يونس عن عدد القتلى والجرحى هناك، وعن عملية أخرى لإجلاء مئات الآلاف من المدنيين. فخطر امتداد المواجهة إلى خارج غزة إلى لبنان وسورية المجاورتين لا يزال جسيما. وتتورط جماعات أخرى في المواجهة مع إسرائيل، مثل الحوثيين الذين نفذوا غارة كبيرة على تل أبيب في 19 تموز/يوليه.

يساورنا قلق بالغ أيضا إزاء عدم كفاية الاستجابة الإنسانية. وربما كان ينبغي ألا نتوقع أي شيء آخر في غياب وقف لإطلاق النار. ونتيجة لذلك، تبقى جميع قرارات المجلس "الإنسانية" حبرا على ورق. ومن الواضح أن آلية الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار 2720 (2023) لإيصال المساعدات الإنسانية لا تحقق أي نتائج مجدية. وفشلت محاولة إنشاء ممر بين قبرص والرصيف العائم في غزة. فقد انجرف الرصيف، الذي تم تصميمه لظروف النهر، تماما إلى البحر. وأغلق معبر رفح الحدودي، الذي كان يتم عبره إيصال كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية. ودُمرت الطرق التي من المفترض أن تُستخدم لإيصال الإمدادات. وعلى حد علمنا، تواصل السلطات الإسرائيلية عرقلة إيصال الإمدادات الإنسانية. كما أن التمويل غير كافٍ، ولا يمكن للأشخاص المحاصرين في غزة أن يأملوا سوى الحصول على مساعدة خارجية إذ لم يعد هناك أي صناعة أو زراعة في قطاع غزة.

ومن الواضح أن "تفادي التضارب" والبلاغات السيئة السمعة خلال الأعمال العدائية الدائرة لا تجدي نفعا أيضا، حيث الارتفاع المأساوي للأرقام – فقد قُتل 278 من العاملين في المجال الإنساني، 197 منهم من موظفي الأونروا. وفي 21 تموز/يوليه، تعرضت للقصف قافلة مساعدات إنسانية أخرى متجهة إلى غزة. وليس ذلك سوى العاملين في المجال الإنساني. فغاليا ما يقع الصحفيون ضحايا أيضاً، حيث قُتل أكثر من 160 منهم، وكذلك الحال بالنسبة للعاملين في مجال الصحة، حيث قُتل 500 منهم.

لقد حان الوقت لدق أجراس الإنذار ودقها بانتظام. ولهذا السبب يصعب علينا أن نفهم لماذا يتجاهل بعض زملائنا الغربيين في مجلس الأمن ما يحدث في غزة ويفضلون عقد جلسات بشأن مواضيع أخرى أقل إلحاحاً بكثير. فليس ذلك بالتأكيد مدعاة فخر لهم.

كما وصلت محاولات التوصل إلى تسوية إلى طريق مسدود بسبب عدم مراعاة مصالح أحد الأطراف المتنازعة كما ينبغي، إن لم تُهمل تماماً. فعلى سبيل المثال، لا تزال "خطة بايدن" المشؤومة حبرا على ورق، وكما حذرنا أثناء التصويت على القرار 2735 (2024)، أصبحت هذه الخطة مفسدة نوعا ما حيث إنها تتيح لإسرائيل والولايات المتحدة احتواء أي محاولات من أعضاء مجلس الأمن لإثارة مسألة قرار جديد يطالب بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

نشعر بقلق بالغ أيضا إزاء حملة التضليل المستمرة ضد الأونروا. وعلى حد علمنا، فإن أبشع الادعاءات الإسرائيلية فيما يتعلق بموظفي الوكالة لم يتم تأكيدها، بينما أكدت النتائج التي توصل إليها فريق الاستعراض المستقل بقيادة السيدة كولونا أن الأونروا تعمل وفقا لمبدأ الحياد وتقوم بدور رئيسي في تقديم المساعدة للفلسطينيين. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن عدم مسايرة محاولات تشويه سمعة الوكالة وندعو الجميع إلى الوقوف مدافعين عنها. فلا يوجد بديل للأونروا وينبغي أن يكون هذا الفهم في صلب جهود المجلس. ولا يمكن تفسير مشروع قرار الكنيست الذي يهدف إلى حظر أنشطة الأونروا في القدس الشرقية وتصنيف الوكالة كمنظمة إرهابية إلا باعتباره صفعة على وجه الأمم المتحدة بأسرها.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني وتحمل المسؤولية الكاملة عن الشعب الرازح تحت الاحتلال. وأشير، في المقام الأول، إلى الالتزامات بضمان الغذاء والرعاية الصحية والنظام العام. وما يجب أن يحدث أيضا هو وقف الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. ونتيجة لتكثيف هذه الإجراءات من قبل السلطات الإسرائيلية، فإن الحالة في الضفة الغربية تقترب الآن من نقطة الانهيار.

وفي الوقت نفسه، أكدنا مراراً وتكراراً أننا نعارض العنف والإرهاب بجميع مظاهره والهجمات على المدنيين في أي مكان وفي أي بلد. وينطبق ذلك أيضًا على الهجوم على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدنّاهُ على الفور وبشكل لا لبس فيه. فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأفعال كهذه ولكن ما يحدث في غزة الآن لا يمكن وصفه إلا بأنه عقاب جماعي ومحاولة للقضاء على السكان المدنيين بشكل كامل.

من حق إسرائيل أن تضمن أمنها ولكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية شاملة في الشرق الأوسط، أولاً وقبل كل شيء، من خلال رفع الظلم التاريخي الواقع على فلسطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ولن تحقق أي آليات أخرى مشكوك فيها للمصالحة بين إسرائيل وجيرانها، دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، هذا الهدف ولن تؤدي إلا إلى اندلاع أعمال عنف مماثلة لما تشهده المنطقة الآن.

إن ما يتعين علينا القيام به الآن هو توحيد جهودنا لدعم التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية عادلة على أساس الإطار القانوني الدولي الذي أقره مجلس الأمن. وتحقيق هذا الهدف كفيل بأن يحسن الحالة في المنطقة في نهاية المطاف. وينبغي ألا يكون هناك احتكار لجهود الوساطة، وهو ما رأيناه مؤخراً في الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا ينبغي أن يكون هناك تنافس بين الجهات الفاعلة الرئيسية. فجميع الجوانب مهمة وكل جهد ومبادرة مهمان.

وفي هذا السياق، نرحب بالتفاهم الذي توصلت إليه مؤخراً حركتا فتح وحماس خلال اجتماع عُقد في العاصمة الصينية وجاء تتويجاً لسلسلة من الاجتماعات التحضيرية، بما في ذلك اجتماع عُقد في موسكو. فالوحدة الفلسطينية هي ضمانة لعدم تجاهل مصالح الشعب الفلسطيني مرة أخرى. ونتوقع أن يكون لهذا النجاح تأثير إيجابي على المفاوضات الجارية بشأن إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي في النهاية إلى وقف إطلاق النار الذي يحتاج إليه سكان غزة بشدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيدة أنتونيا ماري دي ميو والسيد مهند هادي على بيانيهما الشجاعين بشأن التدخل الكارثي والحالة الإنسانية في غزة. فكلماتهما لم تزودنا بمعلومات فحسب؛ لقد هزّت كياننا من الأعماق.

دعت روسيا والصين وبلدي، الجزائر، إلى عقد هذه الجلسة لتسليط الضوء على الحاجة الملحة لتنسيق استجابتنا للأزمة الإنسانية في غزة.

إن اجتماعنا اليوم يبعث على الأمل – الأمل في أن نتمكن من تنحية خلافاتنا جانبا وأن نتحد في إنسانيتنا المشتركة. ولكن الأمل وحده لا يكفي. فسكان غزة بحاجة إلى أكثر من تعاطفنا وأكثر من شفقتنا. إنهم بحاجة إلى عملنا الحاسم.

ففي غزة، الأطفال يصرخون من الجوع. وتكتظ المستشفيات بالجرحى والمحتضرين وتتكدس العائلات وسط أنقاض ما كانت في السابق منازلهم. وهذه ليست مأساة بعيدة. إنها كارثة تحدث الآن على مرأى ومسمع منا وتتحدى جوهر إنسانيتنا. ولا يمكننا التغاضي عنها. ولا يمكننا أن نظل صامتين ويجب ألا نتقاعس عن العمل.

إن عيون التاريخ شاخصة نحونا وأصوات أهل غزة المعذبين تتردد في هذه القاعة وتسألنا سؤالين بسيطين: إن لم يكن مجلس الأمن، فمن؟ وإن لم يكن الآن، فمتى؟

واليوم، يواجه 96 في المائة من الأطفال والنساء الفلسطينيين في غزة انعدام الأمن الغذائي. وينبغي أن تشكك صور الأطفال الفلسطينيين الذين يصطفون في طوابير للحصول على شيء يأكلونه أو الذين يأكلون أوراق الأشجار في إنسانيتنا وتدفعنا إلى العمل. والعالم يراقب؛ والتاريخ سيقول كلمته. فلتهدر أصواتنا ولتدوي أفعالنا. ولا يجب أن يمر يوم واحد آخر بينما يُستخدم التجويع كأداة حرب في غزة. وفي هذه الأثناء، لا يزال المجلس يناقش عدد الشاحنات التي تدخل غزة ويناقش العقبات التي تضعها السلطة القائمة بالاحتلال عن عمد.

واليوم، نواجه مرة أخرى تحديات تتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء وتوزيعه. وكلا الأمرين نتيجة لسياسة إسرائيلية متعمدة. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تدخل غزة سوى 86 شاحنة يوميا خلال الأسبوعين الأولين من شهر تموز/يوليه. ومن الواضح أن هذا أقل من المستوى المطلوب. ومن الواضح أن هذا العدد أقل من 500 شاحنة كانت تدخل غزة يوميا في العام الماضي.

وبسبب غياب النظام والأمن، تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تحديات هائلة في إيصال المساعدات إلى السكان الفلسطينيين المدنيين داخل غزة.

إنا نتحدث عن بشر. ونتحدث عن أرواح. ونتحدث عن أطفال لديهم أحلامهم – أحلام دمرتها الآن قوة الاحتلال الإسرائيلية الهمجية.

لنكن واضحين – نحن نرفض أي محاولة لتبرئة السلطة القائمة بالاحتلال أو إلقاء المسؤولية عن هذه الكارثة على الأمم المتحدة أو الجهات الفاعلة الإنسانية. إن المسؤولية تقع بشكل مباشر على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال التي تستهدف الآن ذوي الخوذ الزرقاء. إنها تستهدف وتكبل أيدي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الوكالة الإنسانية الوحيدة التي وزعت المساعدات هناك باقتدار. إن الوكالة جزء آخر من السياسة الإسرائيلية. إن أي محاولة لتشويه سمعة الأونروا تقوض مبادئ التعاون والتضامن الدوليين وينبغي أن يعارضها مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في 16 تموز/يوليه يثير القلق – فيروس شلل الأطفال كامن في مياه الصرف الصحي في غزة، وهو تهديد صامت آخر على وشك الانفجار. هذا الفيروس الفتاك يطارد الآن سكانا مدمرين بالفعل انهار نظامهم الصحي. وسط أنقاض المستشفيات والعيادات، يلوح وباء جديد في الأفق. هذه ليست مجرد أزمة؛ إنها كارثة بمعنى الكلمة.

لا يمكننا تجاهل تحذيرات منظمة الصحة العالمية بشأن تفشي الأمراض بين السكان النازحين. إن الاكتظاظ وسوء مستويات النظافة الصحية ونقص المياه والافتقار إلى الصرف الصحي في الملاجئ يهيء تربة خصبة لانتشار التهاب الكبد الوبائي "ألف" وغيره من الأوبئة. هذه الأمراض التي يمكن الوقاية منها ستحصد المزيد من الأرواح بسبب النقص في المعدات الطبية الأساسية المحظورة ظلما تحت ذرائع الاستخدام المزدوج.

من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المخاطر الصحية الحرجة. إن الأساليب الوحشية التي تتبعها إسرائيل ليست سوى عقاب جماعي – وهي جريمة حرب بشعة. وتتحمل إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن المعاناة الهائلة والأرواح الفلسطينية البريئة التي لا حصر لها التي أُزهقت. يجب أن ينتهي هذا الإرهاب. لم يعد بإمكان العالم أن يقف صامتًا أمام هذه الوحشية التي لا توصف.

ولمعالجة الحالة الإنسانية المتردية، تدعو الجزائر إلى اتخاذ إجراءات معينة.

أولاً، يجب فتح جميع المعابر الحدودية، بما في ذلك معبر رفح، الذي يجب أن تديره مصر والسلطة الفلسطينية حصرياً.

ثانيًا، ينبغي تنفيذ القرار 2720 (2023) من خلال نشر مراقبين في رفح من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسلاسة.

ثالثًا، يجب علينا تمكين الأونروا والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى من توزيع المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك شمال القطاع.

رابعًا، يجب على منظمة الصحة العالمية إطلاق حملة تطعيم واسعة النطاق من أجل منع انتشار شلل الأطفال. يجب حماية أرواح الأطفال الأبرياء.

خامسًا، يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، إذ أن جميع التدابير المذكورة أعلاه ستكون عديمة الفائدة بدونه. إن وقف إطلاق النار في غزة هو وحده الذي سيتيح القيام بالعمل الإنساني الفعال.

إن الجراح التي لحقت بغزة اليوم ستخلف ندوبًا في العالم لأجيال قادمة. فأطفالنا – قادة المستقبل ومفكرو ومواطنو العالم في المستقبل – يركزون أنظارهم علينا. إنهم يرون كيف نستجيب لصرخات الأطفال الفلسطينيين، لدموع الأمهات، لآلام شعب دُفع إلى حافة الفناء. إن أفعالنا تشكل فهمهم للعدالة والرحمة وقيمة الحياة البشرية.

في هذه اللحظة الحرجة، فإن فتوى محكمة العدل الدولية منارة أمل وخطوة نحو حل مستدام للأزمة في الشرق الأوسط. لقد أعلن قرار محكمة العدل الدولية الواضح وضوح الشمس أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وأن نشاطها الاستيطاني يشكل انتهاكًا للقانون الدولي. على كل من يؤمن بالنظام الدولي أن يعمل على تنفيذ هذا الحكم. إنها ليست وثيقة قانونية فحسب، بل هي أيضًا بوصلة أخلاقية توجهنا نحو عالم يحمي فيه القانون الدولي الضعفاء ويحاسب الأقوياء. ولكن لا يخطئن أحد: إن أخفقنا في تلبية هذا النداء، وإن سمحنا باستمرار المعاناة في غزة، فإننا نزرع بذور المرارة واليأس التي ستؤتي ثماراً رهيبة.

إن الطريق الوحيد لإنهاء هذه المأساة المروعة واضح وضوح الشمس، كما أعلن الرئيس عبد المجيد تبون بكل جرأة؛

”يجب أن نضمن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. إنه واجب أخلاقي، ودين تاريخي يجب أن تسدده البشرية على وجه السرعة. ولن ندفع ثمن فشلنا من حيث الجغرافيا السياسية فحسب، ولكن سندفعه أيضًا في الأرواح البشرية والأحلام المحطمة“.

لنعمل معاً لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. فذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة المفوض العام أنتونيا ماري دي ميو ونائب المنسق الخاص مهند هادي على إحاطتيهما.

ظل الصراع في غزة مستمرا منذ أكثر من تسعة أشهر متسبباً في كارثة إنسانية غير مسبوقة وتتفاقم باستمرار، مع فقدان ما يقرب من 40 000 من أرواح المدنيين الأبرياء. وقد تُجُوزت الخطوط الحمراء للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني مراراً وتكراراً. إن المأساة التي تتكشف في غزة تضع الضمير الأخلاقي للبشرية أمام اختبار وتهز أسس العدالة الدولية. وستبقى في الذاكرة كوصمة عار في تاريخ البشرية، وصمة يصعب محوها. ولا يسعنا إلا أن نسأل، كم عدد الأرواح التي يجب أن تُزهق؟ كم عدد النساء والأطفال الذين يجب أن يموتوا؟ وكم عدد المنازل الأخرى التي يجب أن تدمر قبل أن تتوقف هذه المأساة، وقبل أن تخمد نيران الحرب في غزة؟

لقد مضى شهران تقريبًا على اتخاذ القرار 2735 (2024). وفي الوقت الذي تواصل فيه بعض الدول التأكيد على أن المفاوضات جارية لوقف إطلاق النار، واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية واسعة النطاق خلال الشهرين الماضيين. فمن رفح إلى خان يونس، ومن مخيمات النازحين داخلياً إلى المستشفيات، ومن مدارس الأمم المتحدة إلى ”المناطق الآمنة“ التي حددتها إسرائيل، لم تتوقف عمليات القصف والهجمات ولو للحظة، والمدنيون الأبرياء يموتون كل يوم.

يجب ألا تُستخدم أرواح المدنيين كورقة مساومة في المفاوضات، ولا يمكن للهجمات العسكرية أن تهيء الظروف الملائمة لإطلاق سراح الرهائن. ويجب ألا تستمر المفاوضات إلى ما لا نهاية. فلا توجد لحظة يمكننا تضييعها عندما تكون الأرواح على المحك، والتخفيف من الكارثة الإنسانية لا يسمح بالتأخير. ونحث إسرائيل على وقف جميع العمليات العسكرية في غزة على الفور. ونحث الولايات المتحدة على ممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل للمساعدة في تحقيق

وقف فوري لإطلاق النار. وتؤيد الصين المجلس في اتخاذ المزيد من الإجراءات الضرورية للدفع بتنفيذ القرارات ذات الصلة.

وتعيد الصين التأكيد على ضرورة عدم تسييس المسائل الإنسانية وعدم تحويل المجاعة إلى سلاح حرب. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعمل بموجب تفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الدعامة الأساسية للمساعدات الإنسانية في غزة. وتعارض الصين بشدة المحاولات الرامية إلى مهاجمة الأونروا وتشويه سمعتها وإعاقة تنفيذ ولايتها. وفي تطور مثير للقلق، أطلقت القوات الإسرائيلية النار مؤخراً على مركبة نقل مساعدات إنسانية تابعة للأونروا. فيجب ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. ويجب إجراء تحقيق شامل في الحادث المعني، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. وتحث الصين إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بصدق من خلال فتح جميع المعابر البرية لإتاحة إمكانية الوصول السريع لإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وتوفير الأمن والمساعدات الأخرى المطلوبة للوكالات الإنسانية.

وتعيد الصين التأكيد على أن تنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية. والنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية ينتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويقضي على أساس حل الدولتين. ونحن نعارض ذلك بشدة. فيجب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وكبح جماح عنف المستوطنين المتفاقم باستمرار.

ولطالما كانت الصين مؤيدًا قويًا لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كدولة، وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، عقدت المجموعات الفلسطينية الداخلية حواراً للمصالحة في بكين وتوصلت إلى توافق مهم في الآراء، الأمر الذي يشكل خطوة مهمة إلى الأمام لتفعيل مبدأ حكم الفلسطينيين لفلسطين والإعداد لحكم ما بعد الحرب في غزة. وتؤيد الصين بقوة قيام دولة فلسطينية مستقلة وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أكثر اتساعا وأكثر موثوقية وفعالية لوضع جدول زمني وخارطة طريق لتنفيذ حل الدولتين، بهدف إعادة القضية الفلسطينية إلى المسار الصحيح نحو التوصل إلى تسوية سياسية.

إن الآثار السلبية غير المباشرة للصراع في غزة تنتشر وتتردد أصداؤها في نزاعات أخرى في مواقع متعددة في المنطقة، كما إن الحالة بين لبنان وإسرائيل، والتطورات في البحر الأحمر مقلقة. والسماح لنيران الحرب وعدم الاستقرار بالانتشار أكثر من ذلك لن يؤدي إلا إلى كارثة ستجتاح المنطقة بأكملها. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم التوترات.

وهي على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي في جهودنا الدؤوبة لوضع نهاية مبكرة للحرب في غزة والتخفيف من آثار الخراب والمساعدة في أن يصبح حل الدولتين حقيقة واقعة حتى تتمكن فلسطين وإسرائيل من العيش جنباً إلى جنب في سلام ويسود السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد دي لاغاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر نائب المفوض العام دي ميو ونائب المنسق الخاص هادي على تقريريهما عن الحالة الإنسانية في غزة وعلى عملهما القيم والدؤوب.

لقد قتل، نتيجة لأكثر من تسعة أشهر من الحرب، ما يقارب 200 موظف من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إنني أجدد تعازي بلدي لأسر الضحايا وأعيد تأكيد دعمه لعمل الأونروا الحاسم في التخفيف من حدة الحالة بالنسبة للسكان المدنيين في غزة وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط. ولذلك السبب، أكرر النداء إلى جميع القادرين على الإسهام في تمويل عملياتها التي تؤثر استمراريتها على الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وقد استمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى إلى تقارير عن قصف جديد لمناطق مأهولة بالمدنيين وعن سقوط المزيد من القتلى والجرحى والمزيد من النازحين. وأُبْلِغْنا مرة أخرى بالهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية والحالة الصحية الكارثية والتدهور الحاد في

الظروف المعيشية لسكان غزة. وفي هذه الأثناء، لا يزال 120 رهينة على الأقل محتجزين منذ أن ارتكبت حماس الأعمال الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – وهي أعمال تدينها إكوادور مرة أخرى. فيجب إطلاق سراح هؤلاء الرهائن فوراً ومن دون قيد أو شرط.

وفي نهاية المطاف، لم تتحسن الحالة منذ ذلك الحين، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مختلف الجهات الفاعلة وحث المجلس في قراره 2735 (2024)، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق يسمح بوقف الأعمال العدائية وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات إلى السكان المدنيين. وبالنظر إلى هذه الحالة، لا بد لي أن أؤكد مرة أخرى على أن تنفيذ جميع قرارات المجلس أمر ضروري وإلزامي، وكذلك الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي تترتب على انتهاكه مسؤولية جسيمة. فالمدنيون والعاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ليسوا أهدافاً ولا يمكن أن يكونوا كذلك ويجب حمايتهم. ولا يوجد مبرر لمهاجمتهم أو الاستخفاف بمبادئ الضرورة والتناسب والتمييز.

وبالمثل، أكرر النداء الذي وجهته إلى الطرفين الأسبوع الماضي لإبداء الإرادة السياسية والمرونة من أجل إبرام اتفاق يسمح بإنهاء العنف وبدء الطريق إلى التعايش السلمي بين شعبي إسرائيل وفلسطين.

وأختتم هذا البيان بإعادة تأكيد التزام بلدي بالتوصل إلى حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، بوجود دولتين – فلسطين وإسرائيل – على أساس حدود 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الاتحاد الروسي والجزائر والصين على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في غزة. كما أننا ممتنون أيضاً للسيدة أنطونيا ماري دي ميو، نائبة المفوض العام للدعم العملياتي في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وللسيد مهند هادي، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما بشأن هذه المسألة.

شكّل اتخاذ القرار 2720 (2023) خطوة هامة نحو حماية المدنيين وإتاحة تقديم المساعدة الإنسانية الفورية للفلسطينيين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ من أن الأهداف المنصوص عليها في ذلك القرار لم تتحقق بعد، حيث يستمر النزاع في غزة في التصاعد، مما يتسبب في وقوع خسائر غير مسبوقة في صفوف المدنيين وفي نزوح جماعي وأزمة إنسانية حادة.

إننا ندين بشدة الهجمات الجوية والبرية والبحرية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، والتي أسفرت عن وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والتهجير وتدمير المنازل والبنية التحتية المدنية الحيوية. إن مثل هذه الأعمال تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أوامر الإجلاء القسري للسكان في بعض المناطق واستمرار الأعمال العدائية إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه والغذاء والوقود والإمدادات التجارية والكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإننا ندين الهجمات المتواصلة التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية على قوافل الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية. نتيجة لتلك الهجمات، لا تزال سلامة عمال الإغاثة الإنسانية في خطر شديد، حيث تشير التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن 278 عاملاً من بينهم 201 من موظفي الأمم المتحدة أثناء تأدية واجبهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

لا يوجد أي سبب معقول للمعاناة الحالية غير المبررة وغير المحتملة للشعب الفلسطيني في غزة. يجب أن تتوقف الكارثة الإنسانية في غزة، وتحقيقاً لهذه الغاية يجب أن تتوقف الحرب على الفور. وندعو إلى التنفيذ العاجل والكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). علاوة على ذلك، نحثّ إسرائيل على الامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ومن الضروري أن تسمح إسرائيل بتدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك توفير السلع والخدمات الأساسية الضرورية إلى غزة. إن فتح جميع المعابر الحدودية، ولا سيما معبر رفح، أمر بالغ الأهمية من أجل السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بسرعة ودون قيود.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للأونروا بما أنها ركيزة للاستقرار الإقليمي وشريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. لذا ندعو الجهات المانحة إلى تزويد الوكالة بالموارد المالية اللازمة والتي يمكن التنبؤ بها لكي تؤدي وظيفتها وتفي بولايتها.

في الختام، نكرر دعمنا الثابت للتنفيذ الضروري لحل الدولتين الذي يتصور وجود دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تتعايشان بسلام كعضوين في الأمم المتحدة.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أنطونيا ماري دي ميو، نائبة المفوض العام للدعم التشغيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد مهند هادي، نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتيهما الشاملتين. ونرحب بحضور ممثلي كل من دولة فلسطين وإسرائيل والعراق في هذه الجلسة.

في 17 تموز/يوليه 2024، وخلال الإحاطة التي قدمها رئيس ديوان الأمين العام إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي أدلى من خلالها ببيان للأمين العام، أبلغ رئيس الديوان المجلس أن "نظام الدعم الإنساني في غزة يكاد ينهار بالكامل" (S/PV.9687، صفحة 2). وفي الوقت الذي واصلت فيه إسرائيل تكثيف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، "تعرض النظام العام لانهيار شامل" (المرجع نفسه).

وبعد مرور أكثر من أسبوع بقليل، أشارت التقارير إلى أن الوضع لا يزال مزرياً وفوضوياً، مع استمرار العمليات العسكرية المتواصلة التي تفاقم الأزمة الإنسانية المفرطة أصلاً. وقد أزهقت أرواح حوالي 274 موظفاً من العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم 197 موظفاً من الأونروا، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن أوامر الإخلاء الجديدة الصادرة عن قوات الأمن الإسرائيلية التي تطالب بالنقل الفوري للمدنيين من المناطق التي كانت تعتبر في البداية "مناطق إنسانية آمنة" في منطقة المواصي بخان يونس وغيرها. لا تتعارض هذه الأعمال مع أحكام القانون الدولي الإنساني فحسب، بل تتسبب في معاناة نفسية للمتضررين من هذه الأعمال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخوف والقلق والصدمة النفسية على المدى الطويل.

وتشكل الهجمات على قوافل الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وتعيق قدرة الوكالات الإنسانية على إيصال المساعدات الضرورية للمدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ومن هذا المنطلق، ندين الهجمات الأخيرة على قافلتي الأونروا واليونيسف، حيث كانت الأخيرة تحمل خمسة أطفال فلسطينيين، من بينهم رضيع، للم شملهم مع والدهم.

ويؤدي النزوح الجماعي والاكتظاظ في المخيمات إلى خلق حالة استماتة للحصول على الغذاء والمأوى والمساعدات الطبية، حيث أن الموارد والبنية التحتية الهشة القائمة قد استنزفت إلى أقصى حد. ولا يزال نظام الرعاية الصحية يتأثر بانخفاض توافر الخدمات، حيث تتأثر قدرته التشغيلية بالأعمال العدائية وأوامر الإجلاء المستمرة والبنية التحتية المتضررة ونقص الوقود والإمدادات الطبية الأساسية. ولا تزال النساء والأطفال متأثرين بشكل خطير، حيث أن ما يقدر بـ 30 000 من النساء الحوامل يواجهن مستويات حادة من الجوع، في المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. تفتقر غالبية النساء إلى الخصوصية، مما يتعارض مع كرامتهن، ويزيد من تعرضهن للعنف الجنسي والاغتصاب والعنف المنزلي.

ولا يزال الوصول الكامل ودون عوائق إلى المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً بسبب رفض جيش الدفاع الإسرائيلي تنسيق حركة المساعدات الإنسانية أو تأخيره لها والهجمات التي تشنها العصابات الإجرامية على قوافل المساعدات الإنسانية. ومما يزيد من سوء الظروف السائدة حقيقة أن معبرين فقط، وهما كرم أبو سالم في الجنوب وزيكيم في الشمال، لا يزالان يعملان بشكل جزئي.

إن الرأي الاستشاري الأخير لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/يوليه 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات

وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتدابير المؤقتة التي اتخذتها المحكمة بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، تشير جميعها إلى اتجاه واحد، وهو إنهاء الاحتلال غير القانوني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق والإفراج عن الرهائن والأسرى المحتجزين ظلماً.

وتكرر سيراليون مطالبتها بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وكامل الأرض الفلسطينية المحتلة لتحقيق كل ما سبق ذكره. فوقف إطلاق النار سيؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية في قطاع غزة بدرجة كبيرة والحد من الفوضى والفلتان الأمني وضمان حماية المدنيين وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى ملايين الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها.

نحن ندعو إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في جميع الجوانب. ونشدد على تطبيق مبادئ التمييز والتناسب والحيطة للحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين والأعيان المدنية. ويمكن تعزيز ذلك من خلال إنشاء آلية إخطار فعالة لتفادي التضارب من أجل إزالة العقبات التي تعترض العمل الإنساني والحيلولة دون احتمال تعرض العاملين في المجال الإنساني للخطر.

إننا ندعم بقوة جهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة، ونحث كلا الطرفين على التعامل مع المفاوضات بحسن نية وبالعزم والشجاعة اللازمين للتوصل إلى نتيجة إيجابية. وعلى حد تعبير الأمين العام، تقوم حاجة إلى "طفرة في الدبلوماسية الساعية لإحلال للسلام"، وهي "السبيل الأنجع لمساعدتنا على تخفيف وطأة المعاناة البشرية بكل أبعادها بصورة متزامنة".

أود أن أختتم بياني بالإقرار بالدور الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الهيكل الإنساني الحالي والمستقبلي للاجئين الفلسطينيين. ينبغي تعزيز الأونروا وليس إنهاكها. وينبغي ضمان التمويل للأونروا بدلاً من تجفيف مواردها. وينبغي تكريم موظفي الأونروا لا قتلهم.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة دي ميو، والسيد هادي، نائب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

كما سمعنا من مقدمي الإحاطتين، إن الحالة في غزة أسوأ من مجرد كارثية. تستمر عرقلة وصول المساعدات الإنسانية دون أي سبب إداري أو بيروقراطي مشروع. على مدى الأشهر العشرة الماضية، لم تستجب إسرائيل لمناشدات سكان غزة والأمم المتحدة والعديد من الطواقم الطبية والإنسانية الذين سعوا لمساعدتهم. وقد فشلت المحاولات البديلة لإيصال المساعدات عن طريق البحر والجو، وسرعان ما عادت الحالة إلى الأوضاع الراهنة: اليأس المطلق.

واليوم، أصبحت الكارثة الإنسانية التي صنعها الإنسان في غزة أسوأ مما كانت عليه في أي وقت خلال الأشهر العشرة الماضية. إذ يواجه الملايين شبح المجاعة ونضوب الماء. لا تزال المساعدات الإنسانية مسيسة، وتستمر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في التعرض للاستهداف والتشويه. فلم يعد في غزة مستشفى واحد يعمل بكامل طاقته. لم تبق مؤسسة جامعية واحدة قائمة. لم يبق من رجال الشرطة ومعلمي رياض الأطفال وسائقي الحافلات والأخصائيين الطبيين أو أصحاب المتاجر أحد. لقد تهتك النسيج الاجتماعي تمامًا، وربما بشكل لا يمكن علاجه. لم يبق إلا أناس فقدوا كل إحساس بالأمل والمعنى، يجاهدون للنجاة يوماً بيوم في خضم الرعب والمجاعة والإجرام.

لقد سمعنا هذا الصباح كيف ينظر سكان غزة إلى الأمم المتحدة على أنها متواطئة في محنتهم، خاصة في ظل انهيار القانون والنظام. لم تنفذ القرارات التي اعتمدها المجلس، وهذا أمر غير مقبول. يجب علينا كمجلس مضاعفة جهودنا ومواصلة الضغط على كل الأطراف للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفي ظل الحالة الراهنة، لا تزال المنظمات الإنسانية عاجزة عن تنفيذ عمليات طوارئ أساسية. تواجه النساء في غزة انعداما حادا في الخصوصية والأمن. فحالات الاغتصاب والعنف الجنسي في منشآت

الصرف الصحي ودورات المياه غير الملائمة منتشرة بشكل مقلق، وهذا لا يمثل سوى غيض من فيض. ومن المقلق للغاية تفشي أمراض مثل شلل الأطفال والدفتيريا من جديد. وتتحمل إسرائيل مسؤولية ضمان عدم تأخير أو تدمير قوافل ومرافق المساعدات الأساسية في كل من الضفة الغربية وغزة دون مبرر. لا يمكن أن يستمر الشعب الفلسطيني في تحمل هذه الظروف، التي تمثل فعلياً الجحيم بعينه في الدنيا.

توضح فتوى محكمة العدل الدولية بجلاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويجب الالتزام بها. يجب أن تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإخلاء المستوطنات القائمة. إن تلك المستوطنات هي السبب الجذري للعنف المستمر والأزمات الدائمة التي نشهدها في المنطقة اليوم.

ويتعين على المجتمع الدولي مراعاة تلك الفتوى القانونية. ستتعرض استدامة نظامنا متعدد الأطراف ومصداقيته للخطر إن عجزنا عن تنفيذ ذلك. ويبدأ ذلك بتنفيذ القرارات 2334 (2016) و 2712 (2023) و 2720 (2024) و 2735 (2024) والامتثال للأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير. ما دون ذلك غير كافٍ.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة دي ميو، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والسيد هادي، منسق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

إن سويسرا ممتنة للعمل الإنساني الهام الذي يقوم به موظفوها، الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم لتلبية احتياجات هائلة في سياق شديد الخطورة. وأتقدم بخالص التعازي للأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولأقارب أولئك الذين قتلوا أثناء تأدية واجبهم.

عند وصف الوضع في قطاع غزة، تحدث الأمين العام عن "مشهد من الدمار والموت"، مع درجة من الفوضى تؤثر على كل فلسطيني وعلى الذين يسعون لتقديم المساعدة لهم. منذ الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس قبل نحو 10 أشهر، يرزح الرجال والنساء والأطفال تحت وطأة أوضاع لا تطاق، محرومين من الحماية عرضة للتهجير المتكرر والمجاعة والقتال الذي لا ينقطع. بالإضافة إلى ذلك، يسهم انهيار القانون والنظام في انعدام الأمن، بما في ذلك للعاملين في المجال الإنساني. وتستمر الأوضاع في التدهور، ولا تزال الحالة تنذر بالخطر. وتدين سويسرا استمرار الأعمال العدائية التي لا تزال تحصد العديد من الضحايا وتشرد الآلاف من المدنيين، كما حدث يوم الاثنين الماضي في مخيم خان يونس للاجئين.

وتشجب سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية والعنف ضد المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، والأعيان المدنية، إضافة إلى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. يجب أن تتوقف هذه الانتهاكات فورا. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. لقد أكد المجلس من جديد مسؤولية الدول وأطراف النزاع في قراره 2730 (2024) عن احترام وحماية السكان المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. لقد حان الوقت لاحترام هذه الالتزامات.

هناك حاجة ملحة لاستعادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين عبر جميع المعابر وفي جميع أنحاء قطاع غزة. وينطبق ذلك أيضًا على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أهم جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في قطاع غزة. لا بد من وقف الحوادث التي يتم فيها إطلاق النار على مركبات الأمم المتحدة المميزة بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، تدين سويسرا استمرار استخدام الخطاب التحريضي، على الرغم من دعواتنا المتكررة لتجنب استخدام ذلك الخطاب. وفي خضم هذه البيئة المضطربة للغاية بالفعل، قد يعرض استخدام ذلك الخطاب العاملين مع الأمم المتحدة وحياة الموظفين العاملين لمساعدة السكان المدنيين للخطر.

في ضوء هذه الملاحظات، نؤكد ثلاث رسائل رئيسية.

أولاً، ومرة أخرى، تدعو سويسرا الأطراف إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. وتعتبر الهجمات على السكان المدنيين،

بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، والاستخدام المتعمد للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وسنواصل التشديد على أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، يجب أن يظل أولوية بالنسبة للمجلس.

ثانياً، ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

ثالثًا، نطالب بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس الملزمة، ولا سيما القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). ومن الضروري التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لتحسين حالة السكان المدنيين.

إن تلك العناصر ليست سوى الخطوات الأولى نحو حل سياسي للنزاع. ندعو أعضاء مجلس الأمن والدول التي لها تأثير على أطراف النزاع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء العنف واستئناف عملية الحوار بهدف تنفيذ حل الدولتين.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيدة دي ميو والسيد هادي، على رسالتيهما الواضحتين جدا.

تشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة منذ بداية الحرب. ولذلك، يسرنا بوجه خاص انضمام جميع أعضاء المجلس الحاليين والجدد إلى الالتزامات المشتركة بشأن الأونروا، إلى جانب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مؤكدين من جديد على الدور الحيوي للوكالة.

وتواجه الأونروا تحديات مستمرة أثناء عملها على خدمة الناس في الميدان. وكما استمع أعضاء المجلس اليوم، تضم التحديات العديدة التي تواجهها الوكالة المقترحات التشريعية الخطيرة في الكنيست والقرارات المتعلقة باستبدال الخدمات التي تديرها الأونروا في القدس الشرقية.

ودفعت الأونروا أيضا أحد أغلى الأثمان في غزة حيث قُتل 199 موظفاً من موظفيها وتضرر أو دُمر بالكامل عدد كبير من منشآتها. ويشمل ذلك مجمع الأونروا الرئيسي في غزة. وتحولت مرافق الأونروا التي كان من المفترض أن تكون مخصصة كملاجئ في أوقات النزاع إلى مصائد موت لمئات النازحين. ونردد دعوة نائب المفوض العام إلى المساءلة عن كل عمل يُرتكب في تجاهل صارخ للقانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن مرتكبه.

لقد أعربنا عدة مرات عن قلقنا إزاء حالة الفئات التي تعيش أوضاعا هشة، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن وغيرهم. وأود أن أؤكد اليوم بوجه خاص على ضرورة ضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2475 (2019)، نشعر بالفزع من الظروف التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة في غزة من معاناة جسدية كبيرة وصدمات نفسية ومستشفيات مدمرة وعدم الحصول على الرعاية الطبية ونقص الدعم النفسي والاجتماعي وعدم الوصول إلى المرافق الصحية وعدم الحصول على الأجهزة المساعدة، وذلك في كثير من الأحيان بسبب القيود المفروضة على المواد ذات الاستخدام المزدوج.

تبلغ مساحة غزة ضعف مساحة واشنطن العاصمة وما فتئت تُقصف مراراً وتكراراً منذ 10 أشهر. ربما لم يتبق شيء هناك سوى كومة من الأنقاض لا تزال تتعرض للقصف. ويُطارَد مليونا شخص من ركن إلى آخر على تلك القطعة الصغيرة من الأرض. ولا يعرفون مطلقا ما إذا كانوا سيصلون إلى الركن الآخر بسرعة كافية تبقيهم على قيد الحياة.

ما الذي نفعله هنا في المجلس؟ إنه سؤال نتلقاه من مواطنينا. لقد قُدمت العديد من الإحاطات عن الحالة الإنسانية والجوع وعمليات البتر دون تخدير والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي. واتخذنا أربعة قرارات وأنشأنا آلية للمساعدات الإنسانية ودعونا إلى وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، ولكن طبيعة الإحاطات لم تتغير. لقد كنا ننتظر إتمام مفاوضات وقف إطلاق النار وإحلال السلام. إننا ننتظر منذ أشهر على افتراض أننا نقترب من تحقيق ذلك

ولكننا لم نقترب بما يكفي لإنهاء المعاناة. وفي هذه الأثناء، تركنا رفح لما حدث.

وكان ردي على الناس في سلوفينيا أننا لا نملك السلطة لفرض وقف لإطلاق النار. وبصفتنا عضوًا في المجلس، نرى أن دورنا هو بعث الرسائل أو تقديم المقترحات والضغط على أعضاء آخرين وعلى الذين يمكنهم التأثير على الأطراف لاتخاذ إجراء. لكن هل هذا يكفي؟ إنني مقتنع بأننا جميعاً نتساءل عما إذا كنا نقوم بما يكفي لإنهاء معاناة المدنيين في غزة.

إنني أستمع باهتمام إلى البيانات التي ندلي بها عن غزة. وعلى مر الشهور، زاد إحباطنا من عدم إحراز أي تقدم وزادت أيضا مشاعرنا في خطاباتنا. وينبغي ألا تتعبنا أو تحبطنا أو تعجزنا الحالة. وكما قال السيد هادي اليوم، لن نستسلم أبدًا. وكان مارتن غريفيث يقول إننا نواصل المحاولة. وبالفعل، ينبغي أن نستمر في المحاولة. ولهذا السبب، انتُخبنا لعضوية المجلس. لهذا السبب، نعقد الجلسات كجلسة اليوم. إن التاريخ أشد منتقدي التقاعس عن العمل والتاريخ يُكتب بينما نجلس هنا اليوم.

ربما نختلف من حيث الفروق الدقيقة في تحديد مكمن الخطأ في عدم انتهاء المعاناة، ولكننا جميعًا قلقون إزاء معاناة المدنيين. ولعلها نقطة بداية جيدة بما يكفي أن يوضع سكان غزة والرهائن في صميم جهودنا.

ونرى أن ذلك سيترجَم إلى الإجراءات التالية للمجلس التي تجسد تنقيحا للقرار 2735 (2024). أولاً، سنطالب إسرائيل وحماس بإتمام اتفاق لوقف إطلاق النار في غضون مهلة قصيرة. ثانيًا، سنطالب بوقف القتال إلى حين وضع الصيغة النهائية لاتفاق وقف إطلاق النار، أي هدنة أولمبية إذا جاز التعبير. ثالثًا، إذا لم يُتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد انقضاء تلك المهلة، سنتخذ المزيد من الإجراءات لإجبار حماس وإسرائيل على الامتثال.

بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان للبدء في التفكير في ما بعد وقف إطلاق النار؛ وفي كيفية دعم الحكم الانتقالي في غزة؛ وفي الترتيبات الأمنية؛ وفي إعادة الحياة الطبيعية إلى سكان غزة والأطفال هناك، إن كان ذلك ممكنًا؛ وفي إعادة الإعمار؛ وكذلك في الحل النهائي للنزاع من أجل شعبين ودولتين. وهذا ما نعتقد أن بإمكان المجلس أن يفعله بعيدا عن الإحاطات وعن التحسر على الحالة الإنسانية.

ونعرب عن استعدادنا للتعاون. ومرة أخرى، ينبغي أن نضع المدنيين في صميم عملنا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المفوض العام دي ميو ونائب المنسق الخاص هادي على العمل المتواصل الذي يقوم به فريقاهما للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية المتردية في غزة.

إن التأكيد على وجود فيروس شلل الأطفال المشتق من اللقاح في غزة يبعث على القلق ويؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للمخاطر الصحية الكبيرة والمتزايدة التي تهدد سكان غزة. لقد أوصل القتال النظام الصحي في غزة إلى حافة الانهيار وعقّد قدرة المجتمع الدولي على التصدي لتفشي المرض. وأدى أيضا إلى فشل نظم إدارة النفايات والهياكل الأساسية الحيوية اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أدى سوء التغذية وانقطاع التحصينات الروتينية إلى زيادة كبيرة في المخاطر الصحية التي يتعرض لها السكان وزاد من إضعاف قدرتهم على مكافحة انتشار الأمراض المعدية. وستتفاقم هذه التحديات وغيرها من التحديات الإنسانية في ظل عدم إبرام اتفاق وقف إطلاق النار الذي دعا إليه القرار 2735 (2024).

وأعرب الرئيس بايدن، خلال اجتماعه أمس برئيس الوزراء نتنياهو، عن الحاجة إلى سد الثغرات المتبقية وإتمام الصفقة في أقرب وقت ممكن لإعادة جميع الرهائن إلى ديارهم وإنهاء الحرب في غزة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن الضغط على حماس للتوصل إلى اتفاق نهائي وبدء التنفيذ دون تأخير أو شروط إضافية. وتطرق الرئيس أيضا إلى الأزمة الإنسانية في غزة والحاجة إلى إزالة

العقبات أمام تدفق المساعدات واستعادة الخدمات الأساسية للمحتاجين إليها والأهمية البالغة لحماية أرواح المدنيين أثناء العمليات العسكرية.

وفي الواقع، سيمكننا وقف إطلاق النار من زيادة المساعدات الإنسانية والبدء في استعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي وتمكين المدنيين الفلسطينيين من البدء في العودة إلى منازلهم. وسيهيئ وقف إطلاق النار أيضًا بيئة أكثر أمانًا وملاءمة للعاملين في القطاع الصحي لتنفيذ حملات التطعيم اللازمة وتقديم التدخلات الصحية الأخرى.

لقد أعربنا بوضوح عن وجوب بذل جميع أطراف النزاع المزيد من الجهود لحماية عمال الإغاثة الذين يحاولون تقديم المساعدة التي يحتاجها المدنيون بشدة. وقد دعونا إسرائيل إلى التحقيق في الحوادث التي قُتل أو أصيب فيها العاملون في المجال الإنساني ومساءلة أي شخص تثبت مسؤوليته عن سوء السلوك واتخاذ خطوات لمنع تكرار تلك الحوادث. ولطالما عارضت الولايات المتحدة أي إجراءات تقوض السلامة الشخصية و/أو قدرة موظفي الأمم المتحدة على تنفيذ مهمتهم، سواء في غزة أو في أي منطقة نزاع أخرى في العالم. ويشمل ذلك موظفي جميع وكالات الأمم المتحدة.

إن الخطاب المشحون والهجمات التي تستهدف منظمات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكذلك موظفي الأمم المتحدة الذين يؤدون المهام الإنسانية، تعرض سلامة جميع العاملين في الأمم المتحدة وفي مجال تقديم المساعدات الإنسانية للخطر. إنه لا يفيد البتة في إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين إلى غزة.

كما نكرر دعوتنا الأمم المتحدة إلى التحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة بشأن موظفي الأمم المتحدة الذين قد يكونون مرتبطين بأعمال إرهابية أو متورطين فيها. ومن الضروري الانتهاء من التحقيقات الجارية بسرعة وأن تقوم منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، بتنفيذ الإصلاحات الموصى بها. ومن نفس المنطلق، نشجع إسرائيل على العمل مع الأمم المتحدة لإنشاء نظام لتبادل المعلومات وتحليلها بشكل سلس ومنتظم فيما يتعلق بأي موظف يشتبه في انتمائه إلى جماعة إرهابية.

وحتى في الوقت الذي نضغط فيه على جميع الأطراف لتيسير العمل المنقذ للأرواح، يجب ألا نغفل عن تصرفات حماس التي لا تزال تعرض المدنيين للخطر، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني وعائلاتهم. وكما قلنا منذ فترة طويلة، يمكن لحماس أن تبدأ في إنهاء المعاناة في غزة غداً إذا قبلت فوراً ووافقت على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المطروح على الطاولة بدون تأخير أو شروط أخرى، وهو الاتفاق الذي دعاها مجلس الأمن إلى قبوله منذ أكثر من شهر.

ومع تحقق وقف إطلاق النار، يمكن تسريع الجهود لاستعادة الخدمات الأساسية – بما في ذلك الكهرباء والمياه والصرف الصحي – ويمكن لهذه الجهود تحقيق الإغاثة التي يحتاجها الشعب الفلسطيني بشدة. كما سيمكن هذا الاتفاق من نقل المدنيين الفلسطينيين إلى خارج المواصي، وبالتالي التخفيف من حدة الوضع الإنساني الكارثي الذي نشأ في الجنوب.

كما سيؤدي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار إلى تيسير إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين لدى حماس. وهؤلاء الرهائن محتجزون منذ ما يقرب من 300 يوم ولم تزرهم أي وكالة إنسانية. ومن بينهم ثمانية أمريكيين ومواطنين من بلدان أخرى عديدة. وتلتزم الولايات المتحدة ببذل كل ما في وسعها لإعادة هؤلاء الرهائن إلى وطنهم، ولم شملهم مع أحبائهم وعائلاتهم. ونحن ملتزمون بالعمل على سد الثغرات على طاولة المفاوضات، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام على نطاق واسع، ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي يمكن في ظله للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء العيش بسلام وكرامة.

وفي الختام، لا بد لي من التطرق إلى محاولة روسية أخرى للتلاعب السياسي بالوضع المأساوي في غزة. لقد أشار الممثل الدائم للصين في بيانه إلى ضرورة تجنب تسييس الحالة الإنسانية في غزة. وأنا أتفق تماماً مع ذلك. وتستمر روسيا في محاولة تصوير نفسها على

أنها جهة فاعلة عظيمة في مجال العمل الإنساني عندما يتعلق الأمر بغزة، ومع ذلك فهي لا تفعل الكثير عندما يتعلق الأمر بمحاولة معالجة الحالة الإنسانية. فلم يرد في بيان الممثل الدائم الروسي أي شيء يشير إلى ما تقوم به روسيا للمساعدة في تخفيف الحالة الإنسانية. دعونا لا ننسى الكارثة الإنسانية التي خلقتها في أوكرانيا. وكما قلت مراراً وتكراراً، إن روسيا لا تساعد في حل الأزمات الإنسانية، بل تثيرها. ولذلك فإنني أدعو الممثل الروسي إلى الاستجابة لدعوة نظيره الصيني والتوقف عن التلاعب السياسي بالوضع في غزة.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر نائبة المفوض العام دي ميو ونائب المنسق الخاص هادي على إحاطتيهما.

لقد التقى وزير خارجية بلدي، في زيارته الأخيرة للمنطقة، بإسرائيليين وفلسطينيين واستمع إلى قصص معاناتهم وآلامهم وكربهم. وقد عاد مصمماً على المساعدة في تحسين الوضع وأكثر اقتناعاً بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. ولهذا السبب فإننا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات إلى غزة بشكل فوري. ونحث كلا الجانبين على قبول الاتفاق المطروح على الطاولة، الذي أقره المجلس.

وبينما تتواصل جهود الوساطة، فإن الناس في غزة بحاجة ماسة إلى تحسن جذري في الحالة الإنسانية.

أولاً، يحتاج المدنيون إلى حماية أفضل وأماكن مخصصة للمدنيين. إننا نشعر بقلق عميق إزاء التوغل الإسرائيلي في خان يونس وفي المنطقة الإنسانية الوحيدة المتبقية – كما حددها جيش الدفاع الإسرائيلي – في المواصي، حيث يحتمي حوالي 1,5 مليون شخص. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، وندعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً.

ثانياً، يحتاج المدنيون في غزة إلى المزيد من المساعدات. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي محور تلك الجهود. ولهذا السبب أعلنا عن تمويل جديد للأونروا بقيمة 27 مليون دولار في الأسبوع الماضي، مع تخصيص جزء منه لدعم الإصلاحات الإدارية التي أوصى بها استعراض كولونا. وندعو إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والأفرقة الإنسانية، بما في ذلك الأونروا. ويجب منح التأشيرات والسماح بدخول المعدات وفتح جميع طرق المساعدات إلى غزة، بما في ذلك معبر رفح. ويجب معالجة تدهور النظام العام على سبيل الاستعجال حتى يمكن للمساعدات أن تصل إلى الناس بأمان.

أخيراً، وبعد تسعة أشهر من الدمار، يحتاج المدنيون إلى مستشفيات عاملة وإمدادات أساسية مثل المياه والكهرباء. لقد روعتنا قصص النساء والأطفال الذين يعيشون في ظروف غير صحية، وانتشار الأمراض، بما في ذلك شلل الأطفال.

لقد بلغ التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وعنف المستوطنين مستويات قياسية. واستولت الحكومة الإسرائيلية على أراضٍ هذا العام أكثر مما استولت عليه في السنوات العشرين الماضية مجتمعة. وهذا أمر غير مقبول؛ وهو يتعارض مع قرارات المجلس المتعددة ويقوض جدوى حل الدولتين.

إن السبيل الوحيد للخروج من دائرة العنف والمعاناة هذه هو من خلال الدبلوماسية، حيث يلتزم الإسرائيليون والفلسطينيون بعملية سلام متجددة تؤدي إلى حل الدولتين، الذي تعيش إسرائيل بموجبه في أمن وأمان إلى جانب دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة. ونحن ملتزمون بمنح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة منظوراً سياسياً لمسار موثوق نحو إقامة دولة فلسطينية وبناء مستقبل جديد. يجب أن يكون الأمر لا رجعة فيه.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أنطونيا دي ميو، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونائب المنسق الخاص مهند هادي على إحاطتيهما الواقعيتين.

فلنكن واضحين – إن تحقيق وقف لإطلاق النار هو السبيل الوحيد للمضي قدماً والخطوة الأولى الحاسمة لتخفيف المعاناة الهائلة

التي استمرت لفترة طويلة جداً. ولهذا السبب ما فتئت جمهورية كوريا تدعو مراراً إلى إنهاء النزاع الحالي في غزة. لقد قُتل الكثيرون منذ الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولن يؤدي المزيد من التغييرات في شروط اتفاق وقف إطلاق النار إلا إلى مزيد من المعاناة للفلسطينيين في غزة والرهائن الإسرائيليين. ووفقًا للقرار 2735 (2024)، يجب على الطرفين وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق وتنفيذه على الفور، وهو المسار الأوقع والأنجع نحو وقف فوري لإطلاق النار. وينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بذل الجهود لدعم الاتفاق والضغط على الطرفين لتنفيذه من أجل وقف إراقة الدماء وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات على نطاق واسع.

إن الكارثة الإنسانية في غزة تزداد سوءا، مع ما يترتب على ذلك من تحديات أكثر ترويعا لحياة المدنيين. ويعاني 2.3 مليون شخص في غزة من أوامر الإجلاء المتكررة ونقص رهيب في المساعدات الإنسانية، حيث انهار النظام العام تمامًا. ونكرر مناشدتنا بفتح جميع المعابر البرية وإزالة جميع العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء احتمال تفشي الأمراض على نطاق واسع، بما في ذلك شلل الأطفال، كما قال مقدم الإحاطة. فلا يوجد سوى 16 مستشفى تعمل بشكل جزئي في هذه المنطقة المكتظة بالسكان وسط أزمة غير مسبوقة في مجالات الغذاء والمياه والصرف الصحي. ويجب تنفيذ جميع التدابير، بما في ذلك توفير لقاحات كافية دون عوائق، لمنع انتشار الأمراض المعدية.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الهجمات المتكررة التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي على العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك إطلاق النار على قافلة تابعة للأمم المتحدة في 21 تموز/يوليه وإطلاق النار في حادثة أخرى على قافلة تابعة لليونيسف في 23 تموز/يوليه. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني والمدنيين بموجب القانون الدولي. ويجب تنفيذ جميع التدابير اللازمة لحمايتهم، بما في ذلك توفير المعدات المناسبة، وينبغي محاسبة مرتكبي هذه الهجمات.

كما قال العديد من أعضاء المجلس، فإن الأونروا هي العمود الفقري للجهود الإنسانية في غزة وهي ضرورية لضمان حياة كريمة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وأي محاولة تقوم بها مؤسسة وطنية تابعة لدولة عضو في الأمم المتحدة لعرقلة أنشطتها وشرعيتها هي تحد خطير لهيكل الحوكمة العالمية القائم على الأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكن التغاضي عنها.

ونحيط علما بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية الأسبوع الماضي. وتكتسي تلك الفتوى أهمية أكبر في ظل تدهور الحالة في الضفة الغربية، حيث يستمر العنف من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين والجماعات الفلسطينية، فضلا عن تزايد التوسع الاستيطاني. بل أن اليونيسف أفادت هذا الأسبوع بأن طفلا فلسطينيا يُقتل كل يومين في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وكما ينص القرار 2334 (2016) بوضوح، لا توجد شرعية قانونية للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

يولي العالم بأسره أقصى قدر من الاهتمام للشرق الأوسط. ووسط استمرار الوجود المسلح لمختلف الميليشيات في جنوب لبنان، لا سيما حزب الله، مما يتعارض مع القرار 1701 (2006)، نشهد تبادل إطلاق النار يوميا عبر الخط الأزرق – وهو انتهاك واضح آخر للقرار نفسه. وهذه الانتهاكات تهدد باستمرار حياة المدنيين وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك الأفراد من مواطني جمهورية كوريا. وإضافة إلى ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الهجوم المتهور وغير المبرر الذي شنه الحوثيون على تل أبيب بطائرة مسيرة والرد العسكري الإسرائيلي على هذا الهجوم لأن كليهما أدى إلى خسائر في أرواح المدنيين. ويجب على جميع الأطراف في المنطقة أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وينبغي تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وقف التصعيد في المنطقة.

إن التزام المجتمع الدولي برؤية حل الدولتين التزام قوي وثابت. ولا يمكن أن يؤثر أي خطاب تحريضي، سواء من جانب السياسيين

الإسرائيليين أو من أعضاء حماس، بأية صورة على هذا الطموح العالمي الراسخ. ويجب توحيد غزة والضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها وتعزيزها. وستؤثر أي إجراءات رامية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية سلبا على أمن إسرائيل بإطالة أمد ما نشهده منذ مدة طويلة من معاناة ومواجهات وعدم استقرار، ليس في إسرائيل وفلسطين فحسب، بل في المنطقة ككل.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دي ميو والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية هادي على إحاطتيهما الواقعيتين.

بدأ النزاع، منذ ما يقارب 10 أشهر، بالهجوم الإرهابي المستحق للشجب الذي شنته حماس وجماعات مسلحة أخرى على إسرائيل. وتدين اليابان مرة أخرى إدانة قاطعة الهجوم واحتجاز الرهائن الذين لم يتمكن أكثر من مائة منهم حتى الآن من العودة إلى ديارهم.

غير أن القتال المتواصل منذ ذلك الحين قد حوّل غزة إلى منطقة لا يكاد يمكن تحمل الحياة فيها، مع سقوط أعداد كبيرة جدا من القتلى والجرحى المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. ويعاني الفلسطينيون اليائسون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، إن لم يكن المجاعة، ويتعين عليهم البحث عن أبسط الضروريات: أي مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والرعاية الطبية والمأوى. ونشعر بقلق بالغ إزاء اكتشاف حالات إصابة بالكوليرا وشلل الأطفال في غزة، حيث يوجد خطر جسيم من انتشارهما بسبب انهيار شبكات المياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، أجبرت أوامر الإجلاء المتكررة التي تصدرها إسرائيل ما يقرب من 1,9 مليون شخص على الانتقال، عدة مرات في حالة الكثيرين منهم.

وتشعر اليابان بالجزع إزاء الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين الناجمة عن الأعمال العدائية الجارية، بما في ذلك الهجوم العسكري الجديد الذي شنه جيش الدفاع الإسرائيلي على خان يونس والذي يقال إنه أسفر عن مقتل العشرات وأجبر الآلاف على الفرار. ويشكل تقليص مساحة ما تُسمى المنطقة الإنسانية في المواصي مصدر قلق بالغ. وتبين هذه الأحداث الأخيرة بشكل أوضح أنه لا يوجد مكان آمن في غزة ونؤكد من جديد الضرورة الملحة لالتزام جميع الأطراف التزاما صارما بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما حماية المدنيين.

ومن الضروري إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وبكميات كبيرة رغم أن معبر رفح لا يزال مغلقا منذ أوائل أيار/مايو. وينبغي إعادة فتحة فورا.

وتشيد اليابان بعمال المساعدة الإنسانية الذين يعملون بشجاعة في ظل ظروف خطيرة وتدعو إلى ضمان سلامتهم. لكن انهيار النظام العام يطرح تحديات هائلة أمام عملهم المنقذ للحياة. وتؤدي الأونروا دورا حيويا. وكما ذكر الأمين العام غوتيريش، لا شيء يمكن أن يحل محلها. بيد أنه، منذ بدء النزاع، قُتل حوالي 200 من موظفيها وتضرر أو دُمر قرابة 200 من مبانيها. وهذا أمر غير مقبول. ويساورنا القلق أيضا إزاء عدد من التدابير المقترحة التي قد تخل بأنشطة الأونروا.

إن الحل الوحيد القابل للتطبيق لوقف الفظائع الجارية هو اقتراح وقف إطلاق النار على ثلاث مراحل الذي أُقر في شكل القرار 2735 (2024). وتكرر اليابان دعوتها جميع الأطراف المعنية إلى العمل بشكل مطرد من أجل إطلاق سراح جميع الرهائن والتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار، وكذلك توزيع المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفعال على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة. ونؤكد من جديد تأييدنا القوي للجهود الدبلوماسية المضنية التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر لتحقيق هذه الغاية.

وبعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار، سيتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في إعادة إعمار غزة واستعادة أفق سياسي لحل الدولتين، وهو المسار الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام للإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية المطاف.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر نائبة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى (الأونروا) والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

إن الحالة في غزة مستمرة في التدهور منذ 10 أشهر. ولا بد من وقف إطلاق النار على وجه السرعة لإنهاء معاناة السكان. ويجب إطلاق سراح الرهائن في نهاية المطاف.

وتمكن المجلس من اتخاذ أربعة قرارات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولكن لم يتم الامتثال لأي منها. وأيدت فرنسا اقتراح الولايات المتحدة الذي أقره المجلس في 10 حزيران/يونيه في شكل القرار 2735 (2024). وبعد ستة أسابيع من ذلك التصويت، حان الوقت لتنفيذ هذا القرار أخيرا.

تدين فرنسا مرة أخرى الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، إن احترام القانون الدولي الإنساني واجب على الجميع. وأكد الرئيس ماكرون مجددا معارضتنا للعمليات الإسرائيلية في خان يونس ورفح، والتي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الكارثي أصلا. والضربات الإسرائيلية التي استهدفت مدرسة تابعة للأونروا ومخيم للنازحين غير مقبولة. لقد حلّت المجاعة وتضرر أو دُمر 80 في المائة من الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك 100 في المائة من البنية التحتية التعليمية. والعواقب طويلة الأجل على جيل كامل من الأطفال كارثية.

ثانيا، إن فعالية المساعدة الإنسانية مسألة حاسمة. وندعو إسرائيل إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق عبر جميع القنوات الممكنة. وهذا يعني أن على إسرائيل كفالة المرور البري وإصدار جميع التصاريح اللازمة. وإلغاء تأشيرات موظفي الأمم المتحدة أمر غير مقبول. وتدعم فرنسا عمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة سيغريد كاغ، التي يجب أن تكون قادرة أيضا على التخطيط لإعادة الإعمار.

ثالثا، يجب أيضا السماح بتداول المساعدات الإنسانية داخل قطاع غزة وتوزيعها. والحوادث التي تعرضت لها قوافل الأمم المتحدة في بداية الأسبوع غير مقبولة. وندين جميع العقبات التي تضعها حماس والجماعات المسلحة الأخرى. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان فعالية آليات تفادي التضارب.

رابعا، يجب ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. وتشيد فرنسا بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا في غزة وبجميع أولئك الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة السكان.

وفي مواجهة هذه الاحتياجات الهائلة، يبقى دور الأونروا أساسيا. ويجب أن يكون موظفوها قادرين على مواصلة تقديم المساعدات للسكان. ويجب إزالة العقبات التي تعترض عمل الوكالة. ويبلغ دعم فرنسا للأونروا لعام 2024 ما قيمته 38 مليون يورو، مما يجعلها رابع أكبر مانح لها. ويجب أن يستمر إصلاح الأونروا لضمان حياديتها.

تؤكد فرنسا من جديد الضرورة الملحة للتوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام العادل والدائم للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء وأن يضمن الاستقرار في المنطقة. ويجب أن تتوقف التحديات التي تواجه هذه الضرورة الحتمية التي تعترف بها الغالبية العظمى من المجتمع الدولي. وستواصل فرنسا حشد جهودها لتحقيق ذلك وستتحمل جميع مسؤولياتها لبلوغ هذه الغاية، بما في ذلك داخل المجلس.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، ووفدي الجزائر والصين، على طلب عقد هذه الإحاطة. فمن الأهمية بمكان أن يحافظ المجلس على تركيزه المستمر بهمة على غزة، كما ينبغي أن يكون الحال بالنسبة لكل حالة نزاع أخرى اتخذت فيها معاناة المدنيين أبعادا هائلة. كما أتوجه بالشكر لنائبة المفوض العام دي ميو ونائب المنسق الخاص هادي على إحاطتيهما الواقعيتين.

بداية، تشدد غيانا على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظل تدهور الحالة الإنسانية في غزة وتحث على دعم المجلس القوي للوكالة في الوقت الذي تواجه فيه هجمات مستمرة.

نقترب من مرور 300 يوم على بدء الحرب الإسرائيلية على غزة. ولم يشهد المدنيون من قاطني القطاع المحاصر سوى الدمار والهلاك بشكل غير مسبوق خلال الأيام التي تلت السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أكد العاملون في المجال الإنساني الواحد تلو الآخر أنهم لم يشهدوا على مدى عقود عديدة من العمل الميداني أزمة بمثل هذه الأبعاد. ولا تزال المبادئ الإنسانية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة تُقابل بالتجاهل على الرغم من وجود التزام بالتقيد بهذه المبادئ الهامة للقانون الدولي الإنساني. ونتيجة لذلك، نشأت بيئة عمل خطيرة للغاية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني وتفاقمت هذه البيئة بسبب عدم عمل آليات تفادي التضارب والإخطار.

أحاطت غيانا علماً بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل قصفه الجوي والبري والبحري في جميع أنحاء قطاع غزة. ولم يسلم المدنيون الذين صدرت لهم أوامر بالجلاء عدة مرات والانتقال إلى ما تسمى بالمناطق الإنسانية الآمنة من هذا القصف حيث لا يميز الجيش الإسرائيلي بين المدنيين والأهداف العسكرية المشروعة. وفي الواقع، ما زلنا نشهد استهدافاً متعمداً للمدارس والملاجئ التي تؤوي النازحين بحجة أن الجيش الإسرائيلي يستهدف المقاتلين الفلسطينيين. فهل كان آلاف الأطفال الذين قُتلوا وشُوهوا في غزة مقاتلين فلسطينيين؟ وهل اتُخذت أي تدابير على الإطلاق لتجنيب هؤلاء الصغار الأذى؟ وتدين غيانا بأشد العبارات القتل الغاشم للمدنيين وتدعو جميع الأطراف، بما في ذلك الجيش الإسرائيلي، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين.

تشعر غيانا بالقلق إزاء الهجمات المتكررة على العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك أولئك الذين يسافرون في قوافل تستخدم مركبات تحمل علامات واضحة. وكثيرا ما نسمع الشكوى من أنه على الرغم من مشاركة إحداثيات التنقل مع السلطات الإسرائيلية أو إعطاء الموافقة على مرور القوافل، يستمر إطلاق النار على القوافل مما يعرّض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر. وندين هذه الهجمات وندعو إسرائيل إلى احترام الطابع الإنساني للعمل الذي يقوم به هؤلاء الأفراد استجابة للحالة الإنسانية الكارثية التي صنعها الإنسان في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الانتهاكات للقانون الدولي.

وتلاحظ غيانا أن انهيار القانون والنظام في قطاع غزة يشكل الآن عائقا رئيسيا أمام إيصال المساعدات في جميع أنحاء غزة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هذه الحالة، الناشئة عن اليأس الناجم عن بطء توزيع المساعدات الإنسانية وعدم كفايتها في غزة، يديمها الافتقار إلى السلطة المدنية المرتبط بالطابع غير المسبوق لهذه الحرب. ومن المحتمل أن يخلق ذلك تحديات مستمرة حتى بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وتشدد غيانا على ضرورة أن يبدأ المجلس في النظر في كيفية درء تلك التحديات المحتملة.

أبرز مقدما الإحاطتين اليوم النتائج المترتبة على بيئة العمليات التي أشرت إليها للتو. كما أننا ما زلنا نتلقى تقارير إعلامية وتقارير من مختلف وكالات الأمم المتحدة بشأن الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك تفاصيل حول المعاملة اللاإنسانية بالمرة للمدنيين الفلسطينيين في كل من غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. والتقارير عن حدوث مواجهة بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، رشق فيها المدنيون الفلسطينيون قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة وردّت عليهم الأخيرة بالذخيرة الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وعبوات الغاز المسيل للدموع، دالة على نمط هذا النزاع بشكل عام. إنه نزاع يواجه فيه الفلسطينيون العُزل آلة حرب مصممة على سلب ممتلكاتهم وإخضاعهم وإبادتهم.

فكيف نوقف هذا الأمر؟ أعتقد أن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الصادرة في 19 تموز/يوليو، تعطينا الجواب – وهو جواب كنا نعرفه من البداية. وأود أن أقتبس من الفتوى:

”إن الطرائق المحددة لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة مسألة ينبغي أن تعالجها الجمعية العامة ... وكذلك مجلس الأمن. ومن ثم، فإن الأمر

متروك للجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر في ما يلزم من إجراءات أخرى لوضع حد للوجود الإسرائيلي غير القانوني ...

"[إن] الضرورة الملحة [هي] أن تضاعف الأمم المتحدة ككل جهودها من أجل إيجاد تسوية عاجلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين، ومن ثم إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة".

أجد نفسي مضطرة للتذكير بممارسة العديد من النازحين الفلسطينيين المتمثلة في الاحتفاظ بمفاتيح منازلهم، في إشارة إلى الأمل في العودة إلى وطنهم. هذه الممارسة مليئة بالرسائل الموجهة للمجلس، وأريد أن أسلط الضوء على ثلاث منها فقط.

أولاً، إن توافق الآراء في المجلس بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في إصدار تكليف بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو سبيل إنهاء الصراع المستمر منذ عقود.

ثانياً، إن توافق الآراء في المجلس بشأن المسألة التي لا تقل أهمية وهي إنفاذ هذا التكليف هو أيضاً أمر أساسي لإنهاء الصراع المستمر منذ عقود.

ثالثًا وأخيراً، إن التوافق في المجلس هو أساس رفع الظلم الواقع على الفلسطينيين. الحل هو توافق الآراء في المجلس.

وسأختتم بتأكيد الحاجة الملحة لتحقيق وقف إطلاق النار في غزة وتأمين إطلاق سراح الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. كما تدعو غيانا إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية وما يصاحبها من عنف في الضفة الغربية المحتلة. هذه هي التدابير الفورية والقصيرة الأجل المطلوبة. ولكن الحل هو أن يتم رفع الضغوط الجماعية عن الفلسطينيين، مما يمهد الطريق أمامهم لممارسة حقهم في تقرير المصير. إن تحقيق دولة فلسطين الحرة والمستقلة هي مسؤولية المجتمع الدولي، وتبقى غيانا ملتزمة على الدوام بالقيام بدورها لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بصفتي ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أدلي ببيان آخر.

يبدو أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يستمتع حقًا بتوجيه ما يعتقد على الأرجح أنه ذم مدمر لروسيا. حتى أنه تذرّع هذه المرة بالصين كحليف، وهو الذي لم يملّ في مناسبات أخرى من نبذها تحت أي ذريعة يراها مناسبة. ومع ذلك، نحن ممتنون جدا لممثل الولايات المتحدة على إظهاره بوضوح ما لا ينبغي أن يكون عليه بيان دولة تدعي أنها طرف دولي فاعل مسؤول، أو بالأحرى دولة نصبت نفسها قائدا لجميع الأطراف الدولية الفاعلة.

لو أنفقت الولايات المتحدة على المساعدات الإنسانية لغزة وغيرها من المناطق المحتاجة ولو جزءاً يسيراً مما تنفقه على توريد الأسلحة إلى بؤر التوتر، لكان العالم مختلفاً تماما. لقد تم إنفاق بلايين الدولارات على توريد الأسلحة لإسرائيل، بما في ذلك 6,5 بلايين دولار تم تخصيصها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتم إنفاق عشرات البلايين الأخرى على توريد الأسلحة إلى أوكرانيا – أسلحة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تقتل آلاف الفلسطينيين والأوكرانيين. هذه هي مساهمة واشنطن الحقيقية.

وعندما يتعلق الأمر بغزة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو المشروع المؤسف المتمثل في رصيف غزة العائم، وهو تحفة معمارية عائمة جرفتها المياه إلى البحر. وعلى حد علمنا، تم إنفاق ما يقرب من 300 مليون دولار على الرصيف البحري. وهو تقريباً نفس المبلغ الذي خصصته الولايات المتحدة للمساعدات الإنسانية لغزة في عام 2024 من خلال القنوات الثنائية. كما نتذكر أيضاً حاويات المساعدات التي تم إسقاطها جواً وتسببت في قتل عشرات الفلسطينيين على الأرض. وتم كل ذلك بدلاً من إجبار إسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار.

تقدم روسيا المساعدات الإنسانية لفلسطين من خلال المنظمات غير الحكومية والحكومة وبرنامج الأغذية العالمي. ويدرك الفلسطينيون ذلك جيداً.

بشكل عام، أود أن أقدم لزملائي نصيحة ودية. قبل إلقاء المحاضرات على الآخرين، عليهم على الأقل أن يدفعوا مساهماتهم للأمم المتحدة ويتوقفوا عن التسبب في أزمة سيولة تعيق الجهود الإنسانية التي تبذلها منظمتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): من المثير للاهتمام أن نسمع الاتحاد الروسي يقلل نوعا ما من شأن المساهمات الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. نحن واحدة من الدول الرائدة، إن لم نكن الدولة الرائدة منفردة، في المساهمة في المساعدات الإنسانية. سأكون مهتمًا جدًا بمعرفة ما تنفقه روسيا على المساعدات الإنسانية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.

الولايات المتحدة جهة رئيسية في مجال المساعدات الإنسانية حول العالم. روسيا ليست كذلك. إذا أنفقت روسيا 1 في المائة فقط مما تنفقه على ارتكاب الفظائع الهمجية في أوكرانيا، فيمكنها أن تدعي أنها تقوم بشيء ما لحل الأزمات الإنسانية حول العالم. ولذلك، فإن روسيا ليست في وضع يسمح لها بانتقاد الولايات المتحدة على ما تقوم به من أجل القضايا الإنسانية حول العالم. وسأكرر – روسيا لا تساعد في حل الأزمات الإنسانية، بل تثيرها. على أعضاء المجلس النظر إلى أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا أنوي مواصلة هذا الجدال.

وبصفتي ممثل الاتحاد الروسي، سأقول بإيجاز شديد إنني أود أن أعرف ما هي النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة التي تمثلها إمداداتها من الأسلحة حول العالم.

وأريد فقط أن أطرح سؤالاً، وآمل ألا يكون مجرد سؤال بلاغي. متى ستدفع الولايات المتحدة أخيراً مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة؟

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر روسيا والجزائر والصين على عقد هذه الجلسة. وأود أيضًا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، ومن خلالهما المجتمع الإنساني.

يحاول العاملون في المجال الإنساني في فلسطين أداء رسالتهم النبيلة في ظل ظروف مستحيلة وفي ظل المخاطرة بحياتهم. يجب أن يتناسب دعمنا مع شجاعتهم.

لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تتعرض للهجوم. لم تعد تهمة الإرهاب التي لا أساس لها من الصحة والوقحة ضد وكالة إنسانية تابعة للأمم المتحدة مجرد كلام، بل أصبحت رخصة للقتل. وكان قتل وتشويه واعتقال موظفيها وإضرام النار في مقرها نتيجة مباشرة لهذا التحريض. إن هدف إسرائيل الحقيقي في هذا الهجوم هو ملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون على الأونروا للبقاء على قيد الحياة وتأمين أبسط احتياجاتهم الأساسية.

أطلب من أعضاء المجلس أن يستمعوا إلى ما قالته المنظمات الإنسانية غير الحكومية الرائدة منذ بضعة أيام:

”يعود الفضل في وجودنا في غزة فقط إلى الالتزام الثابت لزملائنا على الأرض، على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تهدد حياتهم. لا ينبغي اعتبار استمرار وجودنا علامة على وجود شيء يستحق أن يُطلق عليه اسم ”الوصول“ – على الرغم من انعدامه. إن المخاطر التي يتعرض لها زملاؤنا في كل لحظة غير مقبولة. أما اليوم، فالمشكلة ليست مجرد تقلص حيز العمل الإنساني؛ لا يكاد يوجد حيز متبق للعمل على الإطلاق.“

وهؤلاء هم من يجب دعمهم والتهليل لهم، وليس من يهاجمونهم، وليس من يقتلون المدنيين الأبرياء وكل من يحاول مساعدتهم أو إنقاذهم أو إسعافهم أو إطعامهم أو مجرد الإبلاغ عن موتهم الظالم والمفاجئ.

لقد فشلنا بشكل جماعي. وفشل مجلس الأمن. يمكننا الاستمرار في عد شاحنات المساعدات والحديث عن الطرق وتخيل البدائل، ولكن المقياس الحقيقي الوحيد لنجاحنا هو قدرتنا على تخفيف المعاناة الإنسانية. فمعاناة الفلسطينيين هي هدف إسرائيل ورغبتها. وأيا كانت

الحلول التي يتوصل إليها مجلس الأمن، فإنها ستستمر في كفالة أن تفشل إلى أن تضطر إلى تغيير سلوكها. فالخطوة الأولى التي لا غنى عنها هي الوقف الفوري لإطلاق النار. وجميع أعضاء المجلس يطالبون بوقف فوري لإطلاق النار، لذلك أتساءل، من الذي يمنعهم من تنفيذ وقف إطلاق النار؟ وإذا أخبرني أعضاء المجلس أن مجلس الأمن الجبار – الأعضاء الـ 15، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمون – يطالبون بوقف فوري لإطلاق النار، فهل سينتصرون أم سيسمحون للمجرمين بالانتصار؟ يجب على أعضاء المجلس أن يحزموا أمرهم. فإذا كانوا هم، مجلس الأمن الجبار، غير قادرين على السيطرة على منتهك للقانون الدولي ومجرم يقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، فعليهم مراجعة سلطتهم ونفوذهم.

لقد فشلنا بشكل جماعي. ولا يوجد كلام يمكن أن ينقل صرخات طفل مبتور الأطراف أو يعاني من حروق شديدة، أو معاناة أب صامت وهو يرى طفله يتحول إلى عظام أمام عينيه حتى تغادر الحياة جسده، أو دموع طبيب وهو يعد الأيام والساعات في حياة لم يستطع إنقاذها، أو وجع أم أصبحت خط الدفاع الأول والأخير بعد أن دُمر كل ملجأ. وبينما نحن نتكلم، يركض اللاجئون في الشوارع من موت إلى آخر، حيث قُصفت كل مدرسة تأويهم، حتى الخيام قُصفت، من دون أي اعتبار لحياة البشر، أو لأي قاعدة من قواعد القانون الدولي أو أي حس إنساني.

وفي عالم موازٍ، وقف نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي وادعى أن إسرائيل لا تقتل الفلسطينيين أو تجوّعهم. وعلى عكس كل الأدلة وكل المنطق وكل ذرة من اللياقة الإنسانية، كان خطابه خطاب داعية حرب مكرس لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وإنكار حقوقهم، خطاب حرب، خطاب شخص ضد السلام. وقال إن هذا كان صداماً بين الحضارة والهمجية، حيث كان يشن هجمات همجية ضد السكان المدنيين، مستخدماً معجمًا يعرفه أعضاء المجلس جيداً من تجارب بلدانهم. إنها اللغة التي استخدمتها القوى الاستعمارية على مر التاريخ لتبرير الفظائع التي ترتكبها.

تطالب الحكومة الإسرائيلية أعضاء المجلس بالالتزام بآرائها العنصرية والتواطؤ مع جرائمها. وكل من يرفض هذا الإملاء يوصف بأنه مؤيد للإرهاب ومعادٍ للسامية. لكننا سنبقى صامدين في دفاعنا عن الإنسانية والقانون الدولي والحرية للشعب الفلسطيني والسلام للجميع. إننا نعلم أن الكثيرين سيستمرون في الوقوف إلى جانبنا في هذه القاعات وفي جميع أنحاء العالم، ونحن ممتنون لذلك الدعم.

إن نائبة الرئيس هاريس تتعرض الآن لانتقادات من مصادر إسرائيلية مجهولة بسبب حديثها عن الضحايا الفلسطينيين بتعاطف. فقد قالت:

”إن ما حدث في غزة على مدى الأشهر التسعة الماضية أمر ماحق – صور الأطفال القتلى والأشخاص اليائسين الجائعين الذين يفرون بحثاً عن الأمان، وأحياناً ينزحون للمرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة. لا يمكننا أن نشيح بنظرنا عن تلك المآسي. لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نصبح متبلدين تجاه المعاناة. ولن التزم الصمت.“

والصمت هنا هو بالضبط هدف الغاضبين من حقيقة أنها استحضرت حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة وتقرير المصير.

ونكرر هنا دعمنا للقرار 2735 (2024) وضرورة ضمان تنفيذه تنفيذا فوريا وكاملا. فيتعين علينا أن نضع حدًا لهذا الاعتداء المروع وأن نتأكد من عدم تكرار هذه المأساة مرة أخرى بعدم ادخار أي جهد لتحقيق الحرية والسلام، فكلاهما متلازمان. كما نعرب عن تقديرنا لجهود الصين في مساعدتنا على ترتيب بيتنا الداخلي. وكذلك نشكر مصر والجزائر وروسيا والعديد من الدول الأخرى في ذلك الصدد.

لقد خلصت أعلى محكمة في العالم إلى أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني ويجب إنهاؤه بأسرع ما يمكن. وزودتنا محكمة العدل الدولية بتفسيرها الموثوق لقواعد القانون الدولي الملزمة وحددت التزامات إسرائيل، وكذلك التزامات جميع الدول والأمم المتحدة. فالقضاة أنجزوا ولايتهم المقدسة. وحان الوقت الآن لجميع الدول والأمم المتحدة لأداء واجبها. لن نتجاهل عنصراً واحدًا من العناصر التي صاغتها محكمة

العدل الدولية في فتواها التاريخية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وسنسعى إلى تنفيذ كل التفاصيل الواردة في الفتوى بشأن العمل الإجرامي غير القانوني الذي يرتكب بحق شعبنا باستمرار الاحتلال الذي يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن.

وسنعمل في الأسابيع المقبلة في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن على ضمان تأييد الفتوى بشكل كامل من أجل شرق أوسط أكثر عدلاً وحرية وأمناً. يجب أن تسود الحياة والحرية والكرامة الإنسانية، ومن أجل ذلك يجب أن يسود القانون الدولي كذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل): يا له من عبث أن نُدْعَى مرة أخرى إلى مجلس الأمن لمناقشة الحالة الإنسانية في غزة مرة أخرى، خاصة في الوقت الذي لم يعقد فيه المجلس جلسة واحدة بشأن الأسباب الحقيقية وراء هذه الحرب الفظيعة، وراء الهجوم المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

يجب أن يناقش المجلس موضوع حماس، وهي كلمة لم أسمعها من زميلي – فهو لا يعلم أنها موجودة – وخططها العلنية المدمرة والهمجية لتدمير إسرائيل، تديرها إيران. إن نية إيران الحالية هي تدمير الشعب الإسرائيلي باستخدام وكلائها الإرهابيين؛ وفي المستقبل، ستكون لها أيضاً قدراتها النووية.

وبينما نجلس هنا، لا يزال رهائننا محتجزين في غزة بأيدي حماس. هذا الأسبوع تحديداً، انتشلت قواتنا خمس جثث لرهائن من نفق إرهابي. أين؟ في منطقة إنسانية. ما سمعتموه صحيح: جثث الرهائن في منطقة إنسانية. ومع ذلك لم تُعقد جلسة رسمية واحدة للمجلس – لا بشأن سبب بدء الحرب، ولا حتى لمناقشة سبل دفع عملية إطلاق سراح الرهائن. ولا حتى جلسة رسمية واحدة. هذه الحقيقة تخزي المجلس.

إن إسرائيل ملتزمة وستبقى دائماً ملتزمة بجهودنا الإنسانية المكثفة في قطاع غزة. وعند النظر بجدية في الحقائق المطروحة، سيرى المجلس المدى الهائل الذي ذهبت إليه إسرائيل لحماية أرواح المدنيين. هل تعتقدون أن دولة تريد إلحاق الضرر بالمدنيين ستسمح بدخول 000 828 طن من المساعدات إلى القطاع – لا من الحدود المصرية وحسب بل من حدودنا أيضاً؟ هل ستسمح هذه الدولة بدخول أكثر من 000 42 شاحنة عبر الطرق البرية، و 931 9 رزمة من الإنزالات الجوية و 432 شاحنة عبر الطريق البحري؟ إن دولة إسرائيل هي التي نظمت وسهلت دخول تلك المساعدات، في الوقت الذي تتعرض فيه قواتنا لهجمات مكثفة من حماس بينما نقوم نحن بتسهيل دخول تلك المساعدات.

إننا نواصل العمل بلا كلل مع شركائنا الدوليين لدعم سكان غزة. وقمنا بتيسير الاتصال المباشر وعلى مدار الساعة بين الأمم المتحدة والقيادة الجنوبية لجيش الدفاع الإسرائيلي ومنسق أعمال الحكومة في المناطق. لكن المجلس لم يكلف نفسه عناء زيارة جانبنا بالطبع والاطلاع على الجهود المبذولة، بل زار الجانب المصري فقط. تم إنشاء 11 مستشفى ميدانياً حتى الآن، وهناك 3 مستشفيات قيد الإنشاء. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدخلت إسرائيل باستمرار المواد الغذائية والمياه والوقود والإمدادات الطبية وغيرها من الضروريات الأخرى. وتقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم.

ولأولئك الذين يدعون زوراً وبهتاناً أن إسرائيل منعت تقديم المساعدات، تظهر الأرقام الحقيقية أن من بين 000 42 من شاحنات المساعدات التي وصلت إلى قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر، لم يُرفض دخول سوى أقل من 1 في المائة فقط منها لأسباب أمنية. ولكن بطبيعة الحال، يركز ممثلو الأمم المتحدة على نسبة الـ 1 في المائة فقط – ويضخمونها. وفي الوقت نفسه، تجد الأمم المتحدة نفسها مثقلة بالمساعدات التي يتم تقديمها والتي لا تستطيع توزيعها بسبب مشاكلها الخاصة. إن الفشل في توزيع المساعدات هو السبب الرئيسي للاختناق. لماذا لا يكون هذا موضوع نقاش اليوم؟

وبينما تفي إسرائيل بالتزاماتها، يتم تزويد العالم بأرقام وبيانات الضحايا من قبل وزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة. كيف يمكننا

حتى عقد جلسة بشأن الوضع في غزة دون بيانات يمكن التحقق منها؟ لماذا لم يدعُ مجلس الأمن إلى عقد جلسة ليطلب من الأمم المتحدة عملية مستقلة لتأمين معلومات ذات مصداقية، بدلاً من الوثوق بأقوال قتلة الأطفال والمغتصبين؟

ولا يقتصر الأمر على تقصير الأمم المتحدة في واجباتها في تنسيق توزيع المساعدات فحسب، بل إن وكالتها، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، متواطئة في إدامة هذا النزاع. لقد زودنا المفوض لازاريني بأكثر من 100 اسم وهوية عسكرية لإرهابيين يعملون حالياً لدى الأونروا في غزة. إنهم يدفعون رواتبهم هناك. وتُعد هذه القائمة جزءاً من عملية مستمرة ولا تكشف حتى الآن عن المدى الكامل لاختراق إرهابيي حماس للأونروا. لماذا فشلت الأونروا حتى اليوم في إنهاء عمل هؤلاء الموظفين الإرهابيين؟

كما اكتشفنا العديد من مرافق ومقرات الأونروا التي تستخدمها حماس لتوفير غطاء إنساني لجرائمها. يُحب المجلس أن يسميها "المدارس الثانوية". تم العثور على أنفاق ومخازن أسلحة تابعة لحماس تحت 30 مدرسة تابعة للأونروا. فكيف يمكن للمجلس أن يدعي أن تلك المرافق تستحق الحماية؟ لماذا لا نناقش هنا تدنيس حماس والأونروا لتلك المدارس؟ لماذا لم تتم مناقشة هذا الأمر من قبل؟ لماذا لا يدعو مجلس الأمن خبيراً في القانون الدولي لإطلاعه على أن المدرسة المستخدمة للإرهاب قد فقدت الحماية بموجب القانون الدولي؟ على الأرجح، إذا دعوا أحدهم فسوف يدعون خبيراً قانونياً فلسطينياً، على ما أفترض.

لقد حوّلت حماس الكثير من المساعدات المخصصة للمدنيين إلى أسلحة حرب. حيثما نرى أنبوب ماء، نرى حماس صاروخاً. وحيثما نرى نحن مستشفى، نرى حماس مقراً لها. وحيثما نرى مدرسة، نرى حماس أنفاقاً إرهابية.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، اجتاح الإرهابيون منازلنا واغتصبوا وقتلوا واختطفوا مواطنينا المدنيين. وأود أن أذكّر الأعضاء مرة أخرى: انسحبت إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة قبل 19 عاماً. ويواصل إرهابيو حماس اليوم ضرب القرى الإسرائيلية من المناطق المخصصة للمساعدات الإنسانية. يمطر حزب الله شمالنا بآلاف الصواريخ والطائرات المسيرة على شمالنا، ويحرق البلدة تلو الأخرى. ولا يزال هناك 000 100 إسرائيلي شردوا من مجتمعاتهم الشمالية. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، ضرب الحوثيون تل أبيب بعد أكثر من 200 هجوم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. يسميها المجلس "اشتباكات".

وما لم يتصدّ المجلس لرأس الأفعى في طهران، فلا سبيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة. لا يمكن إلا لشخص أعمى أو شخص لديه أجندة سياسية ألا يرى هذا الهجوم على أنه هجوم منسق من قبل جماعات إرهابية محظورة لإرهاب مواطنينا. يعرف كل عضو كيف كان سيبدو رد الفعل على هذا الهجوم لو أنه استهدف موسكو أو لندن أو بكين أو باريس أو واشنطن العاصمة بدلاً من إسرائيل.

لا يزال 115 رهينة محتجزين لدى نازيي حماس. لقد تم استبعاد العنصر الأكثر أهمية لإنهاء هذا النزاع من هذا الحوار. ولا تكفي حاشية على النص للتذكير بوجودهم. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يظل رجالنا ونساؤنا وأطفالنا تحت رحمة هؤلاء المخربين. مرة أخرى، أين الجلسة التي تطالب بعودة رهائننا؟ فمن دون إطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط، لن يكون هناك أمل في تحقيق السلام والأمن.

وعندما يتم تجاهل وحشية إيران ووكلائها، يجب على إسرائيل أن تأخذ مستقبلها بيدها. وسنواصل تنفيذ العمليات اللازمة لإلحاق الهزيمة بحماس، إلى جانب كل من يعتدي على مواطنينا. وفي نهاية المطاف، تظل إسرائيل ملتزمة بتقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة، بينما تظل حماس غير ملتزمة إلا بتدمير حياة الناس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أقول إن أي جلسة لمجلس الأمن بشأن الوضع الإنساني في غزة تعني ضمناً مناقشة مسألة الرهائن، وهو ما حدث اليوم. جميعنا يعرف الصيغة. وأعتقد أنني أتحدث بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما أقول إننا نعرف حقاً كيف نضمن إطلاق سراحهم في أسرع وقت ممكن: هناك حاجة إلى وقف إطلاق النار. ومن دون ذلك، للأسف، لن يحدث المطلوب.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

في البداية أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، باسم المجموعة العربية على عقد هذه الجلسة لبحث الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر وفي ظل تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. كما أتوجه أيضاً بالشكر إلى السيدة أنتونيا ماري دي ميو والسيد مهند هادي على إحاطتيهما الهامتين والمعلومات الميدانية التي قدماها.

لقد خلّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كارثة إنسانية غير مسبوقة، بحسب وصف جميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الدولية العاملة على الأرض.

واستمعنا لجميع التحذيرات والنداءات المتكررة التي أطلقتها هذه المنظمات، والتي تشير إلى أن قطاع غزة يتحول إلى منطقة منكوبة لا تصلح للسكن، وأن الأوضاع تزداد سوءا خاصة بين الأطفال، مؤكدة على أن الأمر الوحيد الذي يمكن من خلاله إنقاذ المدنيين في قطاع غزة هو الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار.

ولكن قطاع غزة لا يزال يتعرض لهجمات إسرائيلية عسكرية متواصلة من دون توقف في ظل شح العناية الطبية والصحية وتفشي الأمراض،ونقص الغذاء والدواء والمسكن.

وبشكل متعمد وضمن سياسة ممنهجة يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يجعل من المجاعة سلاح حرب والمساعدات الإنسانية ورقة ضغط، مما فاقم من حجم المعاناة الإنسانية في قطاع غزة وأصبحت جميع تلك التحذيرات واقع على الأرض بفعل استمرار حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، منتهكة كافة المعايير الدولية ومتجاهلة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال. وفي ذات الوقت تقوم إسرائيل بمنع وعرقلة دخول المساعدات إلى قطاع غزة وتوزيعها على المحتاجين وذلك من خلال هجماتها المستمرة على عمليات الإغاثة ونقاط ومرافق التخزين والتوزيع وكذلك تعريض العاملين في المجال الإنساني للخطر واستهدافهم، حتى وصل عدد الشهداء منهم إلى نحو 500 شهيد، وهو أعلى رقم تم تسجيله في كافة النزاعات حول العالم. كما أن الاجتياح الإسرائيلي لمدينة رفح في شهر أيار/مايو الماضي أدى إلى تهجير قسري جماعي، وارتفاع عدد الضحايا المدنيين وإغلاق المعابر الرئيسية وفرض المزيد من القيود مما أدى إلى وقف عمليات الإجلاء الطبي وقطع المساعدات الإنسانية عن غزة.

كما شهدت الأسابيع الماضية استمرار القصف الإسرائيلي على قطاع غزة بما في ذلك الهجمات على المدارس التي تديرها الأمم المتحدة والمستخدمة كملاجئ للنازحين حتى يصبح قطاع غزة خاليا من أي مكان آمن يمكن للنازحين اللجوء إليه.

فضلا عن تقويض القدرة الطبية في قطاع غزة من خلال إخراج معظم مستشفيات القطاع عن الخدمة بشكل تام واستهداف الأطقم الطبية واعتقالها مما فاقم من عجز القطاع الطبي في قطاع غزة عن الاستجابة لحجم الإصابات وعدد الجرحى الذي يتزايد بشكل يومي بسبب استمرار استهداف إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين حتى في خيام النزوح.

لا بد من الاستجابة للمعاناة الإنسانية في قطاع غزة بشكل أكثر جدية وأكثر حسما، حيث لا يمكن أن نشهد هذه المعاناة الصادمة في قطاع غزة وفي نفس الوقت استمرار إسرائيل في إغلاق وتدمير المعابر وعرقلة توزيع المساعدات داخل القطاع الذي تتكدس فيه الموانئ والمعابر بها.

ولا يمكن أن نسمح لإسرائيل بسرد أعداد غير دقيقة حول عدد الشاحنات التي تدخل القطاع، علما بأن عدد الشاحنات التي تدخل غزة ليس المقياس لفاعلية الاستجابة الإنسانية وإنما مقياس الفاعلية هو وصول هذه المساعدات لمن يحتاجها داخل القطاع غزة وخاصة في شمال القطاع ونوعية المساعدات التي يسمح لها بالدخول وهذا ما تقوم إسرائيل بعرقلته بشكل رئيسي.

ويبقى مطلب وقف إطلاق النار الفوري والمستدام والالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني وفتح جميع نقاط الدخول إلى غزة أمام الإمدادات الإنسانية والتجارية هو السبيل الوحيد الذي سيسمح بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمدنيين. وتتحمل إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة المسؤولية عن توفير هذه المساعدات وتسهيل وصولها. ونطالب مجلس الأمن بالضغط بشكل حاسم على إسرائيل لوقف إطلاق النار والسماح للعمليات الإغاثية في قطاع غزة بأن تتم بشكل آمن، حتى يتسنى للمجتمع الدولي الاستجابة للمعاناة الإنسانية في غزة بشكل أكثر فاعلية لإنقاذ أرواح المدنيين والبدء في عمليات الشفاء والتعافي. وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة التحرك الفوري قبل فوات الأوان.

وفي هذا السياق نقدر الجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتخفيف المعاناة في غزة.

في الختام، تتقدم المجموعة العربية بالشكر الجزيل لجميع المنظمات الإنسانية العاملة في قطاع غزة رغم كل المخاطر والتحديات على تصميمها على التخفيف من معاناة الفلسطينيين، ونقدم كل الدعم والتضامن مع هذه المؤسسات وطواقمها في مهمتهم النبيلة.

كما نخص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تتعرض لحملة تشويه إسرائيلية ونطالب المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الحملة غير القانونية وتوفير الدعم السياسي والمالي للأونروا، التي ندرك جميعا أن تقديم المساعدات في قطاع غزة مستحيل إذا لم تكن الأونروا على رأس العمليات الإغاثية، خاصة في مجال التعليم والصحة.

رفعت الجلسة الساعة 12/35.